مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية محكمة (معتمدة) شهرية

يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط

السنة الثامنة والأربعون - تأسست عام ١٩٧٤

العدد الثاني والسبعون (فبراير ٢٠٢٢)

الترقيم الدولي: (2536-9504)

الترقيم على الإنترنت: (2735-5233)

لا يسمح إطلاقا بترجمة هذه الدورية إلى أية لغة أخرى، أو إعادة إنتاج أو طبع أو نقل أو تخزين أي جزء منها على أية أنظمة استرجاع بأي شكل أو وسيلة، سواء إلكترونية أو ميكانيكية أو مغناطيسية، أو غيرها من الوسائل، دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من مركز بحوث الشرق الأوسط.

All rights reserved. This Periodical is protected by copyright. No part of it may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording, or otherwise, without written permission from The Middle East Research Center.

الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٤٣٣٠ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)

مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحكَّمة

متخصصة

في شئون الشرق الأوسط

مجلة مُعتمَدة من بنك المعرفة المصري

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (*ARCI*) . المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت *Clarivate* الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (*ARCIf*) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

العدد الثاني والسبعون - فبراير ٢٠٢٢

تصدر شهريًّا

السنة الثامنة والأربعون - تأسست عام ١٩٧٤

المطبعة
مطبعة جامعة عين شمس
Ain Shams University Press

مجلة بحوث الشرق الأوسط (مجلة مُعتمدة)
دوريَّة علميَّة مُحكَّمَة (اثنا عشر عددًا سنويًّا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رئيس مجلس الإدارة
الأستاذ الدكتور / هشام تمراز
نائب رئيس الجامعة لشئون المجتمع وتنمية البيئة
ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير
الأستاذ الدكتور / أشرف مؤنس
مدير مركز بحوث الشرق الأوسط
والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير

أ.د. محمد عبد الوهاب (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. حمدنا الله مصطفى (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. طارق منصور (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. محمد عبدالسلام (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. وجيه عبد الصادق عتيق (جامعة القاهرة - مصر)
أ.د. أحمد عبد العال سليم (جامعة حلوان - مصر)
أ.د. سلامة العطار (جامعة عين شمس - مصر)
لواء د. هشام الحلبي (أكاديمية ناصر العسكرية العليا - مصر)
أ.د. محمد يوسف القريشي (جامعة تكريت - العراق)
أ.د. عامر جادالله أبو جبلة (جامعة مؤتة - الأردن)
أ.د. نبيلة عبد الشكور حساني (جامعة الجزائر٢ - الجزائر)

إشراف إداري
عبيـر عبدالمنعم
أمين المركز

سكرتارية التحرير
نهـا نـوار رئيس وحدة البحوث العلمية
ناهد مبارز رئيس وحدة النشر
رانـدا نـوار وحدة النشر
زينب أحمد وحدة النشر
رشا عاطف وحدة النشر

المحرر الفني
ياسر عبد العزيز رئيس وحدة الدعم الفني
إسلام أشرف وحدة الدعم الفني

تنفيذ الغلاف والتجهيز والإخراج الفني
وحدة الدعم الفني

تدقيق ومراجعة لغوية
أ.د. أحمد محمد فؤاد د. تامر سعد محمود

تصميم الغلاف أ.د. وائل القاضي

توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: أ.د. أشرف مؤنس، رئيس التحرير
البريد الإلكتروني للمجلة: Email: middle-east2017@hotmail.com

- وسائل التواصل:

جامعة عين شمس- شارع الخليفة المأمون- العباسية- القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566
تليفون: 24662703 (202+) فاكس: 24854139 (202+) (موقع المجلة موبايل/واتساب): 01098805129(2+)

ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg
ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر

مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير أ.د. أشرف مؤنس

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الأسكندرية - مصر
- أ.د. أحمد الشربيني عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. السيد فليفل عميد معهد البحوث والدراسات الأفريقية السابق - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر رئيس قسم التاريخ السابق - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. أيمن فؤاد سيد رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
- أ.د. جمال شفيق أحمد محمد عامر كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. حمدي عبد الرحمن كلية الحقوق - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. حنان كامل متولي وكيل كلية الآداب لشئون التعليم والطلاب - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. صالح حسن المسلوت رئيس قسم التاريخ والحضارة الأسبق - كلية اللغة العربية
  فرع الزقازيق - جامعة الأزهر – مصر
  وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
- أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة كلية الآداب - جامعة المنيا،
  ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
- أ.د. عاصم الدسوقي عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
- أ.د. عبد الحميد شلبي كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
- أ.د. عفاف سيد صبره كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
- أ.د.عفيفي محمود إبراهيم عبدالله كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
- أ.د. فتحي الشرقاوي كلية الآداب - نائب رئيس جامعة عين شمس السابق - مصر
- أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الجلالة - مصر
- أ.د. محمد السعيد أحمد كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- لواء/ محمد عبد المقصود رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
- أ.د. محمد مؤنس عوض كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان
  قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
- أ.د. مصطفى محمد البغدادي كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. نبيل السيد الطوخي كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
- أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

العدد الثاني والسبعون

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العَلاّف — جامعة الموصل- العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيني — كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- السعودية
- أ.د. أحمد الحسو — جامعة مؤتة- الأردن
  مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. أحمد عمر الزيلعي — جامعة الملك سعود- السعودية
  الأمين العام لجمعية التاريخ والآثار التاريخية
- أ.د. عبد الله حميد العتابي — كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي — جامعة أم القرى - السعودية
  عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري — جامعة الكويت- الكويت
- أ.د. مجدي فارح — رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس١ - تونس
- أ.د. محمد بهجت قبيسي — جامعة حلب- سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي — كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد- العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* — Center for near and Middle Eastem Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* — Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* — University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* — Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* — Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* — Institute of Islamic Studies, Belil Frie University, Germany

محتويات العدد ٧٢

عنـوان البحـــث	الصفحـــة
• **الدراسات التاريخية:**	
١- الحـروب الصـليبية فـي كتابـات المـؤرخين الجزائـريين المحـدثين «نماذج مختارة»	**٣ – ٣٤**
أ.د. محمد مؤنس عوض	
٢- التدخل في الصراعات الداخلية في إطار العلاقات الدولية	**٣٥ – ٧٦**
الباحث/ وليد محمد ربيع عبد الحميد	
دراسات اللغة العربية:	
٣- الصراع بين الحنفية والشافعية في نيسابور في القرنين الخامس والسادس الهجريين قراءة في الدوافع ومظاهر الحضور	**٧٩ – ١٢٤**
د. فيصل سيد طه حافظ	
٤- التناص في السخرية الأدبية عند أحمد خالد توفيق «دراسة نقدية»	**١٢٥ – ١٧٠**
الباحث/ إسلام عبد اللطيف إبراهيم محمد حمزة	
الدراسات الاجتماعية:	
٥- دور الأنشطة الاتصالية لبرامج التنمية المستدامة في شركات البترول في دعم صورتها الذهنية لدى الجماهير المستهدفة	**١٧٣ – ٢٢٠**
الباحثة/ آية محمد صالح مكرم	
٦- جريمة الخطف في المجتمع المصري دراسة في المحددات الاجتماعية والديموجرافية للخاطفين وللمخطوفين للفترة ٢٠٠٣-٢٠١٢	**٢٢١ – ٢٦٨**
الباحثة/ شيماء مجدي حسين أحمد	

تابع محتويات العدد ٧٢

عنـوان البحـــث	الصفحـــة
٧- دور التعليم الإلكتروني المدمج في التنمية البشرية اللازمة لسوق العمل	**٢٦٩ - ٢٨٦**
الباحث/ أحمد فوزي علي	
الدراسات الفنية:	
٨- التحولات الفكرية وانعكاساتها على التصميم الجرافيكي المعاصر..	**٢٨٩ - ٣٠٦**
م.م. جميل عبد رماح الحسنأوي & أ.د. نعيم عباس حسن	
٩- جماليات الحركة في النحت التجميعي وتمثلاتها في نتاجات طلبة قسم التربية الفنية	**٣٠٧ - ٣٣٦**
م. م. نورا صبحي سمين	
الدراسات القانونية:	
١٠- الاقتراحات النيابية على البرنامج الحكومي الكويتي «استدامة» من الوجهة القانونية	**٣٣٩ - ٣٦٦**
د.طلال سعود عيث السويط	
١١- مسؤولية الدولة المدنية عن تعويض الأضرار الناجمة عن العمليات الإرهابية في القانون العراقي	**٣٦٧ - ٤٠٢**
د. ثائر سعد عبدالله	

جريمة الخطف في المجتمع المصري

دراسة في المحددات الاجتماعية والديموجرافية للخاطفين وللمخطوفين للفترة ٢٠٠٣-٢٠١٢

The crime of kidnapping in the Egyptian society

A study of the social and demographic determinants of the kidnappers and the kidnapped for the period 2003-2012

الباحثة/ شيماء مجدي حسين أحمد

مدرس مساعد بقسم علم الاجتماع

كلية الآداب – جامعة عين شمس

www.mercj.journals.ekb.eg

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن حجم انتشار جرائم الخطف في المجتمع المصرى من واقع الإحصاءات الرسمية، وإلقاء الضوء على مكان ارتكاب جرائم الخطف، وأساليب ارتكابها، وأسباب اقترافها، والخصائص الديموجرافية لضحايا ومرتكبي تلك الجرائم. وقد استعانت الباحثة بالمنهج الكمى الذي يتجلى من خلال تحليل إحصائي لإحصاءات الأمن العام عبر عشر سنوات (منذ عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠١٢). واشتملت الدراسة على تحليل ١١٨٤ حادثة خطف خلال الفترة من ٢٠٠٣-٢٠١٢، كان بينها ١٢٩٩ ضحية و٢٤٠٠ جاني مثلوا جميعًا المجال البشري للدراسة. وخلصت الدراسة إلى أن أعلى نسبة ارتكاب لجرائم الخطف اختصت بها محافظة القاهرة، حيث بلغت النسبة ١٨.٦% من إجمالي قدره ١١٨٤ واقعة، تلتها محافظة الجيزة ١٤.٦%، ومحافظة الغربية ٩.١% وتأتي في مقدمة الأسباب الدافعة لعملية الخطف الرغبة في الحصول على الفدية، ثم النزاع على المال، يليها في الترتيب الخلافات الشخصي، والاعتداء الجنسي، والانتقام. وكان الذكور أكثر استهدافًا لجرائم الخطف من الإناث؛ (٧١.٤ % ذكور مقابل ٢٨.٦ % إناث)، والغالبية العظمى من المجني عليهم في حوادث الخطف تقع أعمارهم في الفئة العمرية الأقل من ١٨ سنة حيث بلغت ٥٩٦ طفلًا بنسبة ٤٥.٩ % من إجمالي قدره ١٢٩٩ واقعة.

الكلمات المفتاحية: الجريمة – الخطف – المحددات الاجتماعية والديموجرافية.

Abstract:

This study aimed to reveal the extent of kidnapping crimes in the Egyptian society based on official statistics, and to shed light on the location of the kidnapping crimes, the methods of committing them, the reasons for their commission, and the demographic characteristics of the victims and perpetrators of those crimes. The researcher used the quantitative approach that is demonstrated through statistical analysis of public security statistics over ten years (since 2003 until 2012). The study included the analysis of 1184 kidnappings during the period from 2003 to 2012, among which were 1299 victims and 2,400 perpetrators, all of whom represented the human field of the study. The study concluded that the highest rate of committing kidnapping crimes was specific to Cairo Governorate, where the percentage reached 18.6% of a total of 1184 incidents, followed by Giza Governorate 14.6%, and Gharbia Governorate 9.1%. Then the dispute over money, followed in the order of personal differences, sexual abuse, and revenge. Males were more likely to be kidnapped than females; (71.4% are males versus 28.6% females), and the vast majority of the victims of kidnappings are under the age of 18 years, reaching 596 children, or 45.9% of a total of 1299 incidents.

Key words: phenomenon – kidnapping - the social determinants.

مقدمة:

تعتبر الجريمة تعديًا وانحرافًا وخروجًا عن الأعراف والقيم المجتمعية السوية، وهي تتطور وتتعدد أساليب ارتكابها، والقضاء عليها مهمة شبه مستحيلة، ولكن يمكن تقليصها أو تحجيمها، ولا يخلو منها أي مجتمع على الإطلاق، وكما قال إميل دور كايم: "إن الجريمة ظاهرة طبيعية مصاحبة للتطور الاجتماعي والتطور الاجتماعي لأي مجتمع يصحبه جملة من المشكلات الاجتماعية منها الجريمة".

ويبرهن الواقع الاجتماعي اليوم على تزايد معدلات الجريمة، حيث ارتفعت معدلاتها عن ذي قبل وتنوعت أنماطها وأسبابها، فمن الملاحظ أن مصر شهدت تزايدًا في معدلات الإجرام، وتحولًا في أنماطه، وقد أكد تقرير مصلحة الأمن العام الصادر عن وزارة الداخلية على أن جرائم الخطف من أبرز الجرائم التي تصاعدت نسبة ارتكابها خلال عامي ٢٠١١ و٢٠١٢[(١)]. وقد يرجع ذلك لأحداث ثورة ٢٥ يناير وما صاحبها من حالة الانفلات الأمني الذي شهدها المجتمع المصري آنذاك، وما تبعه من حالة الانهيار الأخلاقي والتدهور القيمي، وانتشار عدد كبير من البلطجية في الشوارع نتيجة هروبهم من السجون، بالإضافة إلى الغياب الأمني في بداية الثورة، وهو ما أسهم في ارتفاع الجريمة بصورة كبيرة.

إذ أخذت جريمة الخطف في الازدياد من (٢٧٣) حالة في عام ٢٠١١ إلى (٥٨١) في عام ٢٠١٢ أي بزيادة قدرها ١١٣% عن العام السابق عليه، وظهرت أعلى معدلاتها في محافظات: القاهرة والجيزة والغربية والقليوبية. وبناء عليه سيتم إلقاء الضوء على هذه الجريمة التي باتت تهدد أمن المجتمع وتزعزع استقراره والكشف عن مدى انتشارها في المجتمع المصري من خلال الإحصائيات الرسمية.

إشكالية الدراسة:

تعتبر جرائم الخطف من الجرائم التي تهدد الإنسانية؛ نظرًا لما تخلفه من أضرار

مادية ومعنوية، سواءً بالنسبة لشخص المخطوف، ولأسرته، أو مجتمعه. فهي من أخطر الجرائم تهديدًا للأمن العام، وانتهاكًا لحقوقهم المكفولة لهم بمقتضى القوانين المحلية والاتفاقيات الدولية. فجرائم الخطف من الجرائم المركبة التي تعتمد على مجموعة من الأفعال، يشكل كل منها جريمة بحد ذاتها، فقد يكون الغرض استغلال الضحايا المخطوفين في الممارسات الجنسية، أو لغرض المتاجرة بالأعضاء البشرية، أو استغلالهم اقتصاديًا، أو تغيير نسبهم أو غيرها من هذه الأفعال، الأمر الذي يعكس خطورة هذه الجريمة وخاصة أنها تقع على الفئات الأضعف في المجتمع وهي فئة الأطفال.

وعليه يمكن صياغة إشكالية الدراسة في السؤال الرئيس التالي: ماالمحددات الاجتماعية والديموجرافية للخاطفين وللمخطوفين في الفترة من ٢٠٠٣-٢٠١٢، في المجتمع المصري؟

أهمية الدراسة– تنبع الأهمية من المبررات التالية:

١. ما تعكسه جريمة الخطف من آثار سلبية على المجتمع، خاصة بعد ثورة ٢٥يناير – من تهديد كل ما فيه وصولًا لأغلى ثرواته وهم البشر.

٢.ارتفاع معدلات الخطف في المجتمع المصري، إذ قفزت نسبة ارتكابها إبان عام ٢٠١٢ بنسبة ١١٣% عن عام ٢٠١١.

٣.ارتباط موضوع البحث بالأمن الإنساني؛ ونقصد بذلك الأمن بمفهومه الاجتماعي القانوني الذي يجب توافره لكافة أفراد المجتمع قبل بعضهم البعض أساسًا وقبل الدولة، ليشمل حق كل فرد في حماية حياته –جسده وعقله – وعرضه، وماله، ودينه، ونسله.

٤. قلة الدراسات السوسيولوجية في ضوء علم الباحث التي تناولت هذا الموضوع.

أهداف الدراسة:

١. الكشف عن مدى انتشار جرائم الخطف في المجتمع المصري للفترة الممتدة من ٢٠٠٣-٢٠١٢.

٢. تحديد الخصائص الاجتماعية والديموجرافية لضحايا جرائم الخطف ومرتكبيها.

٣. إبراز أهم العوامل الاجتماعية الدافعة لارتكاب جرائم الخطف.

٤. التعرف على الفترات الزمنية والمكانية التي ترتفع فيها معدلات الخطف في المجتمع المصري.

تساؤلات الدراسة:

١. ما حجم وقائع الخطف في المجتمع المصري خلال الفترة الزمنية الممتدة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٢؟

٢. من هم أبرز الفئات العمرية الأكثر تعرضًا للخطف؟ وما الحالة الاجتماعية والمهنية لهم؟

٣. ما الخصائص العمرية والتعليمية والمهنية لمرتكبي جرائم الخطف؟

٤. ما الأسباب الدافعة لارتكاب جرائم الخطف؟

٥. ما أكثر المناطق التي حدثت فيها جرائم الخطف؟ ما أكثر الأوقات التي تتم فيها جرائم الخطف؟

مفاهيم الدراسة:

١. **مفهوم الجريمة:** المتأمل فيما أورده الدارسون حول تعريف الجريمة يجد أن هذه التعريفات يمكن أن تنقسم إلى:

الاتجاه الأول: هو الاتجاه القانوني: ومن أمثلة تلك التعريفات التي تنطلق من الاتجاه القانوني؛ تعريف أحمد خليفة "الذي يرى أن الجريمة هي السلوك الذي نص القانون على تحريمه وعقاب مرتكبيه". ويتفق هذا التعريف مع التعريف الذي قدمه يسر أنور؛ "إذ إنه يرى أن الجريمة من الوجهة القانونية هي ارتكاب فعل أو الامتناع عن فعل يجرمه القانون ويقرر له عقوبة جنائية". وهناك من يرى أن الجريمة مفهوم قانوني يشتمل على كافة أشكال السلوك الذي يعاقب عليها القانون الجنائي.(٢)

وعرفتها الأمم المتحدة في الاتفاقية الدولية لمنع الجريمة والتي أبرمت في باليرمو عام ٢٠٠٢م بأنها سلوك يمثل جرمًا يعاقب عليه القانون بالحرمان من الحرية لمدة قصوى لا تقل عن أربع سنوات أو بعقوبة أشد.(٣)

الاتجاه الثاني: هو الاتجاه الاجتماعي: الذي تمثل الجريمة في تقديره السائد (التضاد مع المجتمع)، إذ يميل أصحاب هذا الاتجاه إلى وضع تعريف اجتماعي مؤداه أن الجريمة هي سلوك ضار بالمجتمع وبرفاهية أعضائه.(٤)

وفي إطار هذا المفهوم فقد جاء **جارفالو** بفكرة الجريمة الطبيعية والتي قصد بها كل فعل يقع بالمخالفة لقواعد الإيثار والرحمة التي تسود المجتمعات المتمدنة. كما نادى **(فيري)** بأن الجريمة يجب أن تحمل على أنها كل فعل يقع بالمخالفة لظروف وقواعد التعايش الاجتماعي المتعلقة بنظامه وأمنه. (٥)

أما (دور كايم)، فقد عرف الجريمة بأنها الفعل الذي يقع بالمخالفة للشعور الجمعي، فالجريمة ماهي إلا تعبير عن انعدام شعور التضامن الاجتماعي. (٦) هكذا فقد ذهب علماء الاجتماع إلى أن الجريمة تشمل أي سلوك يعارض القواعد الأخلاقية للمجتمع التي تشكل فيما بينها مجموعة قوانين سواء كانت مؤسسية أم لا.

٢. مفهوم الخطف:

مصطلح (الخطف)kidnap في اللغة الإنجليزية يتكون من كلمتين**kid** وتعني طفل، وكلمة **Nap** وتعني الاستيلاء، ويعود تاريخ المصطلح في اللغة الإنجليزية إلى القرن السادس عشر الميلادي عندما كان يتم سرقة الأطفال للعمل في مزارع المستعمرات. (٧)

التعريف اللغوي للخطف: إن كلمة الخطف مصدر من الفعل خطف يخطف خطفًا، والخطف هو: الاستلاب، وقيل الأخذ في سرعة واستلاب(٨). والخطف لغةً هو انتزاع الشئ من يد مالكه أو حائزة بالقوة أوبالتدليس. (٩)

الخطف عند علماء الاجتماع: يرتبط مفهوم الخطف عند علماء الاجتماع بإنقاص الذوات الاجتماعية، وكلمة إنقاص لا تعني بالضرورة الموات أو القضاء على الشخص المخطوف بل تحمل معاني الإنقاص؛ تعطيل الدور الاجتماعي للأفراد أو تعطيل الدور الاقتصادي للأشياء. والدور الاجتماعي هنا ما يقوم به الأفراد من واجبات تجاه المجتمع والآخرين، ومن هنا، فإن علماء الاجتماع يعتبرون الخطف ظاهرة تدخل ضمن تخصص علم اجتماع الجريمة والانحراف. (١٠)

مفهوم جريمة الخطف في القانون الوضعي: لقد عرف فقهاء القانون الوضعي جريمة الخطف بتعريفات عدة، وإن اتفقت في مضمونها، إلا إنها تختلف في أسلوبها وألفاظها المستعملة فيهما، وأذكر من هذه التعريفات ما يلي: **الخطف بأنه:** سلوك مادي إيجابي يتمثل في انتزاع شخص من بيئته ونقله إلى بيئة أخرى، حيث يخفي فيها عمن لهم حق المحافظة على شخصه، **وعرفها البعض الآخر** بأنها نقل الطفل من مكانه في ظروف يفقد معها الأدلة المثبته الشخصية. (١١)

في حين يعرف البعض خطف الأفراد بأنه سلب الفرد أو الضحية حريته باستخدام أسلوب أو أكثر من أساليب العنف، والاحتفاظ به في مكان ما يخضع لسيطرته ورقابة المخطوفين تحقيقًا لغرض معين. ويفضل اتجاه آخر وضع تعريف شامل للخطف

بأنه: التعرض المفاجئ والسريع بالأخذ أو السلب لما يمكن أن يكون محلًا له استنادًا إلى قوة مادية أومعنوية ظاهرة أو مستترة. (١٢) بينما عرفت محكمة النقض المصرية جريمة خطف الأطفال بأنها: انتزاع الطفل المخطوف من بيئته وقطع صلته بأهله. (١٣)

ويلاحظ أن الجهود الفقهية السابقة الذكر في تعريف الخطف انتهت إلى أن الخطف نشاط مادي يقوم على عنصرين **الأول: انتزاع والثاني:** نقل أو إبعاد، ومن هذين العنصرين يتكون فعل الخطف وإن اختلف أسلوبه، فقد يقع باستخدام القوة أو التهديد أو الحيلة أو أن يقع بدون ذلك، وأن مفهوم هذا النشاط (الانتزاع) ينصرف إلى المساس بالحرية الفردية للأشخاص وذلك بتقييد حرية تنقلهم وتهديد أمنهم.

٣.مفهوم المحددات الاجتماعية والديموجرافية:

نقصد بها الأسباب الاجتماعية الدافعة لجريمة الخطف، والعلاقة بينها وبين والسياق الجغرافي والاجتماعي المحيط؛ بمعنى تحديد الأماكن التي تميل فيها تلك الجريمة إلى الانخفاض أو الارتفاع. بينما تتضمن المحددات الديموجرافية توزيع الخاطفين والمخطوفين وفقا للنوع (ذكور– إناث)، والحالة العمرية، والتوزيع النسبي لهويات الخاطفين والمخطوفين.

المنطلق النظري للدراسة: اعتمدت الدراسة على المنطلقات الدوركايمية في فهم وتفسير جرائم الخطف، أي أنها نتيجة لاضطراب واختلال وظيفي في نسق قيم ومعايير المجتمع الناتج عن التغييرات الحادة المفاجئة التي قد عانى منها المجتمع وخاصة بعد أحداث ثورة٢٥ يناير وحتى استقرار الأوضاع.

وفي هذا الإطار يؤكد «برهان غليون»على أن التطورات التي مرت بها المجتمعات العربية –سواء أكانت ثقافية أو اجتماعية أو سياسية أو أيدولوجية– قد أدت إلى أزمات لها أبعاد روحية ومادية، ولقد انعكست هذه الأزمات على الإنسان العربي الذي فقد الأمن والطمأنينة

وشعر بزوال اليقين، واتسمت شخصيته بالخوف من العالم والميل للانطواء، والتخلي عن المواقف الإيجابية، والخلود إلى المواقف السلبية المتمثلة في رفض الذات ورفض الآخر معًا، وغياب المُثل الكبرى الباعثة على الأمل، والتي تحفز الإرادة وتحث على العمل. (١٤)

وهنا نكون في مواجهة حالة من اللامعيارية أو حالة من الفقدان النسبي للمعايير، أي أن المجتمع يفتقد في هذه الحالة مجموعة القواعد والمعايير الاجتماعية المنظمة للطموحات والرغبات ومن ثم سلوكيات وتفاعلات أفراد المجتمع بعضهم ببعض.(١٥) وتظهر صور من الانحراف والجرائم غير المألوفة من قبل والتي تصاحب عمليات التحول الاجتماعي والسياسي، مثل التي يحياها المصريون منذ ثورة ٢٥ يناير، وانتشار العديد من الجرائم وفي مقدمتها جرائم الخطف.

ويجب ألانغفل أيضًا الإشارة إلى أنصار الاتجاه السيكولوجي الذين ينظرون إلى السلوك الإجرامي على أنه سلوك شاذ مرضي صادر عن شخصية مضطربة نفسيًا وينطبق ذلك على أغلب حالات المجرمين. كما يرى أنصار هذا الاتجاه أن كل فعل إجرامي ما هو إلا دلالة وتعبير عن الصراعات النفسية التي تدفع صاحبها إلى ارتكاب الفعل الإجرامي. (١٦)

ويعزز التفسير السيكولوجي للجريمة ألكسندر مؤكدًا على أن السلوك الإجرامي ما هو إلا نتيجة للاضطراب في مكونات الشخصية الثلاثة الهو (Id)، والذات(Ego)، والذات العليا super ego في تكييفها مع منظومة الأخلاق والمعايير السائدة في المجتمع، فهي كخلاصة إشباع لغريزة إنسانية بطريق شاذ لا ينتهجه الرجل العادي في إرضاء الغريزة نفسها والخلل في هذه الغريزة يكون مصحوبًا بعلة أو أكثر في الصحة النفسية؛ وبناء عليه، فإن السلوك الإجرامي ما هو إلا نوع من السلوك الشاذ المرضي يحتاج إلى العلاج، كما تحتاج الأمراض العقلية إلى العلاج والرعاية. وقد أشار برت إلى أن التصرفات الإجرامية ما هي إلا انطلاق الدوافع الغريزية انطلاقًا حرًا لا يعوقه عائق،

ويرى أنه من الممكن النظر إلى أنواع الانحرافات المختلفة كالسرقة والاعتداء والاغتصاب والجرائم الجنسية وغيرها على أنها تعبيرات لغرائز معينة. (١٧)

ومما سبق، يتضح أن العوامل النفسية أيضًا ممكن أن تجعل الجاني يقدم على فعل الخطف ويكون سببها أمراض واضطرابات عاطفية أو خلل عقلي أو ضغط نفسي أو قد ترجع إلى إصابة الجاني باكتئاب أو إحباط أو وقوعه تحت تأثير صدمة، فتتكون لديه تصورات ذهنية تدفعه إلى ارتكاب جريمة الخطف.

سابعًا– الدراسات السابقة:

ومن أهم الدراسات التي تناولت ظاهرة الخطف دراسة (ثائر أحمد،٢٠٠٧)(١٨) التي أجريت في دائرة إصلاح العراقية، واعتمدت على مقابلة (١٢٠) نزيلًا من نزلائها من مرتكبي جريمة الخطف. وقد استخدمت الدراسة المسح الاجتماعي واستمارة استبيان احتوت على (٣٨) سؤالًا. وأسفرت النتائج عن أن النسبة الغالبة لمرتكبي جرائم الخطف كانوا من الشباب العُزاب ذوي التعليم المنخفض والعاطلين عن العمل والمقيمين في المجتمع الحضري. كما أكدت على أن الرغبة في الكسب السريع كانت في مقدمة أسباب ارتكاب هذه الجرائم، ثم جاء دافع العداوة والانتقام في الترتيب الثاني. كما بينت الدراسة أن معظم هذه الجرائم ارتكبت في الشارع، وفي أماكن العمل. وأن أغلبها وقع نهارًا. وأن أغلب أفراد العينة كانوا أسرى تأثير الخمور والمخدرات. كما بينت الدراسة أن ضعف الأجهزة الأمنية وغياب سلطة الدولة تسببت في قيام ثلاثة أرباع المبحوثين بجرائمهم، وأنهم جميعًا كان لهم شركاء في تنفيذ جريمة الخطف.

بينما استخدمت دراسة (Keith Soothill, Brian, 2007)(١٩) التحليل الإحصائي لجرائم الخطف في المملكة المتحدة معتمدة على سجلات الشرطة التي احتوت على الكثير من حالات الخطف السنوية ومقارنتها ببعضها البعض خلال الفترة الممتدة من ١٩٧٩إلى ٢٠٠١. وقد سلطت الضوء على التاريخ الجنائي لحوالي

٧٠٤٢ رجلا و٥٤٥ امرأة تمت إدانتهم جمعيًا بتهمة الخطف في هذه الفترة. وقد أولت الدراسة عنايتها برصد العلاقة بين ارتكاب جريمة الخطف وبعض الجرائم الأخرى كالقتل وغيرها. وقد بينت أن جرائم الخطف كثيرًا ما كان يترتب عليها ارتكاب جرائم أخرى: كالاغتصاب والسطو المسلح والقتل، وأن عصابات أجنبية منظمة هي التي تقوم بها اليوم، وأن معظم المخطوفين في لندن كانوا من الأجانب، وقد نجحت وحدة الخطف المتخصصة في استرجاع عدد كبير من المخطوفين.

وجاءت دراسة (**John Domingo**، ٢٠١٣)[٢٠] لتبرز مشكلة الخطف وانعكاساتها على النيجيريين في نيجريا بشكل عام وسكان مدينة أويو بشكل خاص. ولكي تحقق غاياتها استخدمت أداة الاستبيان الذي تم تطبيقه على ٢٦٠ مفردة تم اختيارهم بشكل عشوائي من بين: رجال شرطة من مختلف الإدارات، ومحامين من مقر القضاء، وكذلك من بين رجال الدين والجمهور في منطقة الدراسة؛ بهدف استطلاع آراء وتصورات المجيبين عن العلاقة بين الخطف وثقافة الناس، وتصرف الحكومة تجاه قضية الخطف، وهل كانت هناك علاقة بين الخطف وأحكام الدستور النيجيري.

وقد أظهرت نتائج الدراسة: أن القسط الأوفر من حالات الخطف كان يعود إلى أسباب اقتصادية ومن أجل الحصول على الفدية، وأن انتشار الخطف في نيجيريا هو نتيجة للتراخي في عملية تنفيذ القانون لمقاضاة الجناة، كما إنه قد ارتبط ارتباطًا وثيقًا في مدينة أويو بالأنشطة السياسية. وأن تصاعد نسبة البطالة بين الشباب وكذلك تعاطي المخدرات والاتجار بها قد أدى إلى تصاعد جرائم العنف وفي مقدمتها الخطف والسطو المسلح. وأن ثمة علاقة وطيدة بين جرائم الخطف المتكررة وثقافة الناس، وأوصت الدراسة بأنه ينبغي على العائلات من أقارب الضحايا عدم الرضوخ أو الإذعان بدفع الفدية للخاطفين، لأنه قد لوحظ أن دفع الفدية بسهولة كان بمثابة عامل تحفيزي لتكرار حالات الخطف.

أما دراسة (**عبد المعبود عبد الرسول وخلف عبد السلام، ٢٠١٥**) [٢١]، فقد

اعتمدت على عرض وتحليل جرائم خطف الأفراد في المجتمع المصري لمدة عامين متتالين: أي ٢٠١٢ و٢٠١٣. وقد انتهج الباحثان المنهج المقارن وطريقة تحليل المضمون لجرائم الخطف التي نشرت في صحيفة الأهرام المصرية في الفترة المحددة، وكان عددها ٨١ جريمة خطف عام ٢٠١٢ مقابل ١٤٣ جريمة عام ٢٠١٣، وقد قام الباحثان بمقابلة أسر تم خطف أطفالها بمحافظة الإسماعلية. وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: سيادة الطابع الحضري على جرائم الخطف، وجاء إقليم القاهرة الكبرى متصدرا باقي أقاليم الجمهورية من حيث ارتفاع معدلات جرائم الخطف. وكان الأطفال وطلاب المدارس ورجال الأعمال في مقدمة الضحايا، ولم تقتصر حالات الخطف على الذكور دون الإناث بل شملت الجنسين. وقد استخدم الخاطفون أساليب متعددة لتنفيذ جرائمهم منها: استخدام السلاح الناري واستقلال سياراتهم وسيارات المخطوفين، واتباع أسلوب التحايل مع المخطوفين، بالإضافة إلى التوثيق بالحبال تحت تهديد السلاح، واقتحام المنازل وخطف الأفراد، واستخدام تخدير الضحايا. وبينت الدراسة أن مرتكبي هذه الجرائم عاطلون؛ مما يشير إلى وجود علاقة ارتباطية بين البطالة وارتكاب جرائم الخطف. وأما دوافعهم فجاءت متعددة متباينة ما بين طلب الفدية والسرقة أو من أجل الانتقام والثأر أو الاغتصاب أو التوقيع على إيصالات أمانة، أو نتيجة الخلافات المالية أو من أجل استخدام الأطفال المخطوفين في التسول، إلا إن طلب الفدية شكل الدافع الأبرز بين هذه الدوافع جميعًا.

أما دراسة **(عبد التواب جابر،٢٠١٧)** [٢٢]، فقد عالجت جريمة خطف البشر في المجتمع المصري، واعتمدت على منهج تحليل المضمون لحوادث الخطف التي تم نشرها في مجلة أخبار الحوادث أثناء عام ٢٠١٦. واشتملت الدراسة على تحليل ٣٩ حادثة تمت خلال هذا العام نفذت ضد ٤٣ ضحية، وقام بها ١٠٤ جانيًا مثلوا جميعًا المجال البشري للعينة. وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن محافظات الوجه البحري كانت لها النصيب الأوفر في حوادث جرائم الخطف؛ إذ تبين

أن ٣٤ حادثة خطف والتي مثلت نسبة ٨٧ % قد حدثت في محافظات الوجه البحري مقارنة بخمس حوادث أي ١٣% وقعت في الوجه القبلي. كما اتضح أيضًا أن الحضر كان له النصيب الأكبر مقارنة بالريف.

كما تبين أيضًا أن أغلب المخطوفين كانوا من الحضر ومن الذكور صغار السن الذين تراوحت أعمارهم ما بين سنتين وخمس عشرة سنة، وتلاهم من هم في سن ١٥ سنة إلى ٣٠ سنة، وأن ما يقرب من نصف العينة كانوا ينتمون إلى أسر ثرية.. وأن من قام بمعظم حالات الزملاء والأصدقاء ثم الغرباء ثم الجيران. كما تبين أيضًا أن نسبة كبيرة من الجناة كان لهم تاريخ إجرامي قبل ارتكاب جريمة الخطف. وقد جاءت العوامل الاقتصادية في مقدمة العوامل الدافعة لارتكاب جريمة الخطف بغية الحصول على الفدية، ثم جاءت بعدها العوامل الاجتماعية وكانت من أجل أغراض متفاوتة: إما الحصول على شهادة في المحكمة أو من أجل تخويف أسرة الضحية من القيام بأمر معين..... إلخ.

مما سبق يتضح اختلاف المنهج الذي اعتمدت عليه الدراسات السابقة، فاستخدم البعض المنهج المقارن واستخدم البعض الآخر منهج تحليل المضمون، بينما استخدمت الدراسة الحالية المنهج الكمى الذي يتجلى من خلال التحليل الإحصائي لتقارير الأمن العام عبر عشر سنوات (منذ عام ٢٠٠٣ وحتى عام٢٠١٢) وهي في ذلك تتشابه مع دراسةKeith Soothill, Brian .

واختلفت الأدوات المستخدمة في الدراسات السابقة ما بين أداة استبيان ومقابلة، بينما استخدمت الدراسة الحالية التحليل الإحصائي. وفي حين كان المجال الجغرافي للدراسة الحالية هو جمهورية مصر العربية كان المجال الجغرافي للدراسات الأخرى تتنوع مابين دولة العراق، والولايات المتحدة، ودولة نيجيريا.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

منهج الدراسة: استعانت الباحثة بالمنهج الكمى الذي يتجلى من خلال تحليل إحصائي لإحصاءات الأمن العام عبر عشر سنوات (منذ عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠١٢). للكشف عن حجم الجريمة واتجاهاتها، وتوزيعها الايكولوجي، فضلًا عما تتضمنه من بيانات عن بعض الظروف المرتبطة بارتكاب الجريمة وبيانات عن خصائص المتهمين والمجني عليهم. ومن الأهمية بمكان أن ننوه إلى أن آخر تقرير أصدرته وزارة الداخلية هو تقرير ٢٠١٢.

مجالات الدراسة:

المجال المكاني: طبقت الدراسة على حوادث الخطف المبلغ عنها في تقارير الأمن العام، لذا فكان مجالها الجغرافي هو جمهورية مصر العربية.

المجال البشري: اشتملت الدراسة على تحليل ١١٨٤ حادثة خطف خلال الفترة من ٢٠٠٣-٢٠١٢، كان بينها١٢٩٩ ضحية و٢٤٠٠ جاني مثلوا جميعًا المجال البشري للدراسة.

المجال الزمني: تم تحليل الحالات التي وقعت خلال الفترة التي امتدت من ٢٠٠٣-٢٠١٢.

مناقشة نتائج الدراسة:

أولًا- خصائص جرائم الخطف:

١. عدد وقائع الخطف المبلغ عنها خلال الفترة من ٢٠٠٣ -٢٠١٢:

يكشف جدول رقم (١) عن أن إجمالي عدد وقائع الخطف المبلغ عنها في الفترة من ٢٠٠٣-٢٠١٢ قد بلغ حوالي١١٨٤ واقعة، وأنه خلال الفترة الممتدة من

٢٠٠٣ وحتى ٢٠١٠ بلغ عدد وقائع الخطف حوالي ٣٣٠ واقعة بنسبة ٢٨%، بينما بلغت خلال عامي ٢٠١١-٢٠١٢ حوالي ٨٥٤ واقعة بنسبة ٧٢%. وقد يرجع ذلك إلى حالة الانفلات الأمني الذي أعقبت ثورة ٢٥ يناير خلال تلك الفترة.

٢.التوزيع الجغرافي لجرائم الخطف للفترة (٢٠٠٣- ٢٠١٢):

من خلال استقراء الجدول رقم (٢) تبرز لدينا مجموعة الملاحظات التالي:

جرائم الخطف بالمحافظات الحضرية: بلغ العدد الإجمالي لحوادث الخطف في القطاع الحضري ٢٧٨ واقعة، اختصت القاهرة بالنصيب الأكبر ٢٢٠ حالة بنسبة ٧٩.١%، ثم تلتها محافظة الاسكندرية بواقع ٣٦ حالة بنسبة ١٣%، ثم بور سعيد بواقع ١٨ حالة بنسبة ٦.٥% وأخيرًا السويس بواقع ٤ حالات، كما احتلت أيضًا محافظة القاهرة المرتبة الأولى في نسبة ارتكاب جنايات الخطف على مستوى جميع محافظات الجمهورية، حيث بلغت نسبتها ١٨.٦ % بواقع ٢٢٠ حالة من إجمالي قدره ١١٨٤ واقعة. وهذه النتيجة أكدتها؛ دراسة عبد التواب جابر، ودراسة عبد المعبود عبد الرسول.

جرائم الخطف بمحافظات الوجه البحري: ارتفعت أيضًا نسبة جرائم الخطف المبلغ عنها بمحافظات الوجه البحري لتصل إلى ٤٣٥ حالة أي بنسبة٣٦.٧% من إجمالي جرائم الخطف في الفترة من ٢٠٠٣-٢٠١٢ على مستوى الجمهورية البالغ عددها ١١٨٤ حالة؛ وتضم محافظات الإسماعلية، ودمياط، والقليوبية، والدقهلية، والشرقية، والبحيرة، والغربية، وكفر الشيخ، والمنوفية. كما تبين أن محافظة الغربية احتلت المرتبة الأولى من بين محافظات الوجه البحري في نسبة ارتكاب جنايات الخطف، حيث بلغت نسبتها ٢٤.٨% بواقع ١٠٨ حالة من إجمالي جنايات الخطف الواقعة بتلك المحافظات البالغ عددها (٤٣٥) حالة، تليها محافظات الشرقية بواقع ٦٧ حالة حيث بلغت نسبتها ١٥.٤%، ثم محافظة الإسماعلية حيث بلغت نسبتها ١٤% بواقع ٦١ حالة، ثم محافظة دمياط بواقع ٤٩حالة بنسبة ١١.٣%، تليها محافظات الدقهلية ١١% ثم محافظة القليوبية ١٠%. وتحتل

محافظة الغربية المرتبة الثالثة بعد القاهرة والجيزة على مستوى محافظات الجمهورية في نسبة ارتكاب وقائع الخطف، حيث بلغت النسبة ٩.١ %، الشرقية ٥.٧%.

جرائم الخطف بمحافظات الوجه القبلي: يلي الوجه البحري في الارتفاع محافظات الوجه القبلي: وتضم محافظات الوجه القبلي محافظات: الجيزة، بني سويف، الفيوم، المنيا، أسيوط، سوهاج، قنا، أسوان، الأقصر، ٦ أكتوبر. وتحتل محافظة الجيزة المرتبة الأولى بين محافظات الوجه القبلي، حيث بلغت نسبة جنايات الخطف بها خلال الفترة محل الدراسة بنسبة ٤٢.٢ % بواقع (١٧٣) حالة من إجمالي جنايات الخطف المرتكبة في تلك المحافظات وعددها ٤١٠ حالة، وجاءت من بعدها محافظة سوهاج حيث بلغت النسبة ١٤.٦% بواقع ٦٠ حالة، ثم محافظة المنيا بواقع٥١ حالة بنسبة ١٢.٤%، ثم أسيوط بواقع٤٦ حالة بنسبة ١١.٢%، وقنا بواقع ٣٣ حالة بنسبة ٨%. بينما احتلت محافظة الجيزة المرتبة الثانية بعد محافظة القاهرة على مستوى جميع محافظات الجمهورية في نسبة ارتكاب وقائع الخطف، حيث بلغت النسبة ١٤.٦%.

جرائم الخطف بمحافظات الحدود: انخفاض نسبة جرائم الخطف بمحافظات الحدود: والتي تضم محافظات البحر الأحمر، ومطروح، والوادي الجديد، وسيناء الشمالية، وسيناء الجنوبية. وتشير بيانات الجدول رقم (٢) إلى أن إجمالي حالات الخطف بتلك المحافظات –خلال السنوات من عام ٢٠٠٣–٢٠١٢ بلغت (٦١) حالة بنسبة (٥.٢%) من إجمالي تلك الحالات على مستوى الجمهورية البالغ عددها (١١٨٤) حالة. كما يتبين أن محافظة مطروح احتلت المرتبة الأولى بين محافظات الحدود في نسبة ارتكاب جنايات الخطف، حيث بلغت النسبة ٢٦.٢% من إجمالي تلك الجنايات على مستوى محافظات الحدود البالغ عددها (٦١) حالة، ثم تأتي محافظات (شمال سيناء، وجنوب سيناء، والبحر الأحمر) في المرتبة الثانية، إذ بلغت النسبة ٢١.٣% لكل منهم من إجمالي تلك الحالات على مستوى محافظات الحدود،

وقد جاءت في المرتبة الثالثة محافظة الوادي الجديد حيث بلغت النسبة ٩.٨% من إجمالي الحالات على مستوى محافظات الحدود. بينما تمثل محافظة مطروح نسبة ١.٤ % بالمقارنة بجنايات الخطف على مستوى جميع محافظات الجمهورية.

٣. جرائم الخطف وزمن ارتكابها:

٣.١ جرائم الخطف الواقعة خلال شهور السنة:

يكشف تحليل بيانات الجدول رقم (٣) عن اختلاف نسب ارتكاب جنايات الخطف من شهر إلى آخر على مدار السنة، وذلك على النحو التالي: يحتل فصل الربيع الذي يضم أشهر (مارس وأبريل ومايو) المرتبة الأولى من بين فصول السنة من حيث نسبة ارتكاب وقائع الخطف بأنواعها المختلفة؛ إذ بلغت النسبة فيه ٢٨% بواقع ٣٣٢ حالة خطف من إجمالي قدره ١١٨٤ حالة خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٣-٢٠١٢، ثم يليه فصل الصيف الذي يضم أشهر(يونيه ويوليو وأغسطس) إذ بلغت نسبة الجرائم الواقعة فيه ٢٤.٨% بواقع ٢٩٤ حالة، ثم يأتي فصل الخريف الذي يضم أشهر (سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر) والذي بلغت نسبة الجرائم الواقعة خلاله ٢٤.٢% بواقع ٢٨٦ حالة، وأخيرًا فصل الشتاء الذي يضم أشهر(ديسمبر ويناير وفبراير) ويأتي في المرتبة الرابعة، إذ بلغت نسبة الجرائم فيه ٢٣% بواقع ٢٧٢ حالة.

يلاحظ بصفة عامة أن معدلات الخطف تبلغ أقصى مدى لها في الفترة من شهر مارس وحتى شهر أكتوبر، وقد بلغ متوسط نسبة وقائع الخطف في هذه الفترة ٩٦.٣%، وأنه في الوقت الذي يسجل فيه شهر مايو ١١٩ واقعة والتي تمثل ١٠% من إجمالي حالات الخطف بالمقارنة بشهور السنة الأخرى الواقعة خلال الفترة من ٢٠٠٣-٢٠١٢ بجميع محافظات الجمهورية والبالغ عددها ١١٨٤، نجد أن معدلات الخطف تبلغ أدنى معدل لها في شهر يونية أي ٨٣ واقعة بنسبة ٧%.

٣.٢ جرائم الخطف الواقعة حسب وقت ارتكابها من اليوم (ليل – نهار):

يكشف الجدول رقم (٤) عن تأثر نسب ارتكاب وقائع الخطف بالضوء (ليلًا ونهارًا)، حيث يتضح: أن الغالبية العظمى من حالات الخطف الواقعة خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٣–٢٠١٢ على مستوى الجمهورية ارتكبت نهارًا وبلغ عددها ٦٨٤ بنسبة ٥٧.٨% منها ٤٩.٧% ارتكبت داخل المناطق المسكونة و٨.١% خارج المناطق المسكونة، بينما حالات الخطف المرتكبة ليلًا البالغ عددها ٥٠٠ بنسبة ٤٢.٢% منها (٣٤.٢% ارتكبت داخل المناطق المسكونة و٧% خارج المناطق المسكونة). وهكذا نلاحظ أن ٨٤.٩% من جرائم الخطف التي ارتكبت كانت في نطاق المناطق المسكونة وأن ١٥.١% من تلك الجرائم ارتكبت خارج نطاق المناطق المسكونة. ومن خلال البيانات السابقة يتضح لنا أن معظم حالات الخطف حدثت نهارًا داخل المناطق السكنية دون الخوف من اعتبارات أمنية أو اجتماعية وهذا إنذار خطير يهدد المجتمع، ولهذا أصبحت مقلقة لراحة المواطنين واستقرار المجتمع وقد خرجت عن نطاق السيطرة، وقد يرجع ذلك إلى الضعف الأمني والظروف الصعبة التي مرت بها البلاد مما شجع الجناة لارتكاب أبشع الجرائم نهارًا.

٤. جرائم الخطف وأسباب ارتكابها:

يتضح من النظر للبيانات الإحصائية بالجدول رقم (٥) أن النواحي المالية تأتي في مقدمة الأسباب الدافعة لعملية الخطف ممثلة في الحصول على المال (الفدية) ٤٩.٨%، والنزاع على المال ١٢.٦ %، يليها في الترتيب مباشرة الخلافات الشخصية (١٤.١%)، وأسباب غير معروفة ٦.٨%، الاعتداء الجنسي ١١%، الانتقام٢.٥%، أما عدم الانجاب والنزاع على الأرض فيأتي بنسبة ١%، ودافع الزواج ٣.%، وأخيرًا النزاع العائلي والمرض نفسي ٢.% وهذه النتيجة أكدتها العديد من الدراسات منها؛ دراسة ثائر أحمد، ودراسة عبد التواب جابر، ودراسة عبد المعبود عبد الرسول.

ثانيًا- خصائص الجناة في جرائم الخطف خلال الفترة٢٠٠٣-٢٠١٢:

وفي إطار ذلك سيتم عرض الخصائص الرئيسة التالية: النوع، السن، الجنسية، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، الحالة المهنية.

١. النوع والفئة العمرية للجناة مرتكبي جرائم الخطف:

من خلال استقراء الجدول رقم (٦) يتضح التالي: بلغ عدد الجناة في جرائم الخطف خلال فترة الدراسة من ٢٠٠٣-٢٠١٢ حوالي (٢٤٠٠) متهم؛ منهم ٢٢٣٢ من الذكور أي بنسبة ٩٣% و١٦٧ من الإناث أي بنسبة ٧%. وهذا يعكس أن نسبة ارتكاب الرجال لجرائم الخطف أكثر من النساء. وربما يرجع ذلك إلى أن الذكور لديهم القدرة على الإقدام والمخطارة ويمتلكون فنون ارتكاب الجريمة عن النساء، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة من ارتفاع نسبة الجناة الذكور.

أكثر الفئات العمرية ارتكابًا لتلك الجريمة هي الفئة العمرية من (٢٠ إلى أقل من ٣٠سنة) بنسبة ٤٤.٣ % من مجموع الجناة، تليها الفئة العمرية من (من٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة) بنسبة٣١.٨%، ثم (من٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة) بنسبة ١٢.٧%، ثم (من ١٨ إلى أقل٢٠ سنة) بنسبة٦ %، ثم (من ٥٠إلى أقل من ٦٠ سنة) بنسبة ٤.٤%، وأقل نسبة كانت للفئة العمرية التي يزيد سنها عن ٦٠ سنة بنسبة ٨.%.

ومن الواضح أن ثمة تركيزًا في الفئة العمرية من (٢٠-٤٠) والتي تضم تقريبا٧٦.١ %. وربما يرجع ذلك إلى طبيعة هذه الفئة العمرية من حيث تكوينها وبنائها النفسي. فهي تضم مرحلة الشباب التي يتسم بناؤها النفسي بعدم الاستقرار؛ نظرًا لأن الشخصية في تلك المرحلة العمرية تكون أكثر حساسية لمتغيرات الواقع المتجددة، ومن ثم تجعلها أقل ارتباطًا بما هو كائن، وأكثر ارتباطًا بما ينبغي أن يكون.

وفي إطار الهوة بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون يتراكم عدم إشباع الحاجات

الأساسية للشخصية، ومن ثم تتكثف التوترات والإحباطات وأشكال القلق المختلفة وعدم الرضا التي تعانيها الشخصية في حياتها عبر هذه الهوة، مما ينجم عنه الوقوع في أشكال مختلفة من العنف. والعامل الثاني الذي يفسر التركيز في تلك الفئة العمرية هو أن هذه الفئة تتميز شخصيتها بإسهامها الكامل في التفاعل الاجتماعي والثقافي. وذلك العامل يفسر انخفاض النسبة لدى الصغار السن (أقل من ١٨ سنة) وكبار السن (الأكثر من ٦٠ سنة)، حيث إن صغار السن لا يدخلون في تفاعلات اجتماعية، وكذلك الكبار الذين ينسحبون من الحياة الاجتماعية، وتفاعلاتها، ومن ثم يتضاءل قدر عنفهم بقدر انسحابهم من التفاعل الاجتماعي. وعلى ذلك فإن السن يصاحبه نوعان من التطور، تطور داخلي يتعلق بالتكوين العضوي والنفسي، وتطور خارجي يتعلق بالبيئة الاجتماعية المحيطة بالفرد، وهذا التطور له تأثير في حجم الظاهرة.

٣. المستوى التعليمي للجناة مرتكبي جرائم الخطف:

من خلال الجدول السابق رقم (٧) يتضح أن الغالبية العظمى من مرتكبي جرائم الخطف أميون، حيث بلغت نسبتهم ٤٤.٨% من إجمالي ٢٤٠٠ متهم، يليهم من يعرفون القراءة والكتابة٣٩%، أي إن أعلى نسبة بين مرتكبي جرائم الخطف هم الذين لم يحصلوا على أي مؤهل دراسي حيث بلغ ٨٣.٨%. وانخفضت نسبة مرتكبي جرائم الخطف في المؤهلات الدراسية: الثانوية العامة والتعليم العالي والتعليم الأساسي، حيث بلغت نسبتهم على التوالي (١٠%،٣.٩%، ٢.٣%). وتوضح النسب السابقة وجود ارتباط عكسي بين ارتفاع المستوى التعليمي وانخفاض معدل جرائم الخطف، فكلما ارتفع مستوى التعليم انخفض معدل الجريمة، ولكن لا يعني ذلك أنه كلما انخفض المستوى التعليمي زاد عدد مرتكبي جرائم الخطف، ولكن ثمة ارتباطًا واضحًا بين ارتفاع المستوى التعليمي وانخفاض معدل جرائم الخطف. وهذه النتيجة أكدتها العديد من الدراسات منها؛ دراسة ثائر أحمد، ودراسة عبد التواب جابر، ودراسة

عبد المعبود عبد الرسول. وقد نرى في ذلك إلى أن التعليم هو قوة دافعة نحو الضبط الاجتماعي، وذلك إذا ما اقترن بالتربية السليمة مما يكفل تجنب الجريمة، كما أن التعليم يكسب الشخصية مرونة وتقديرًا للمسئولية ورشادة أكثر في السلوك.

٤.الحالة الاجتماعية للجناة مرتكبي جرائم الخطف:

يكشف الجدول رقم (٨) أن نسبة وقائع الخطف بين المتزوجين ٥٠.٢% مقابل ٤٩.٣% بين العزاب. ثم تنخفض النسبة بصورة حادة لتصل إلى ٣. % بين المطلقين والمطلقات، و٢.% بين الأرامل من الجنسين. تزايد جرائم الخطف بين الرجال المتزوجين بنسبة ٤٥.٥% مقابل ٤.٧% للنساء. والأمر نفسه كان بين فئة العزاب حيث كانت النسبة بين الرجال ٤٧.٣% مقابل ٢% للنساء. ويمكن أن تفسر هذه النتيجة من خلال ما قد يرتبط بالأسرة والأنشطة الملقاة على عاتق الرجل المتزوج من ضغوط نفسية للحصول على المال لسد احتياجات الأبناء. بينما يرجع ارتفاع النسبة بين فئة العزاب إلى ارتفاع نسبة البطالة والعزوبية بين الشباب والرغبة في الحصول على المال بصورة سريعة، واتجاه كثير من الشباب للمخدرات مما يدفع هؤلاء الشباب إلى الجريمة.

٥. الحالة المهنية للجناة مرتكبي جرائم الخطف:

يكشف الجدول رقم (٩) أن أعلى نسبة لمرتكبي جرائم الخطف كانت للفئة التي لا تعمل (ربات البيوت، العاطلون، الطلبة) ونسبتها٣٥.٧%، ومقسمة على النحو التالي: النساء من ربات البيوت٦.٥%، بينما يمثل الذكور العاطلون ٢٥.٤%، والطلبة من الذكور أيضًا (٣.٨%) ثم جاءت فئة العمال الحرفيين والعاديين حيث بلغت نسبتها٢٧.٤%، ثم فئة السائقين ١١%، وفئة العمال الزراعيين ٧%، يليها فئة التجار ٦.٢%، ومهن أخرى غير معروفة بنسبة٤%، وموظفون وعمال حكوميون ٢.٥%، مراقب أمن وحراسة ٢.٤%، مجندون ١.٧ %، عاملون في مجال التعليم

٨.%. ويتضح مما سبق أن الحالة المهنية الغالبة للجناة الإناث تتركز في فئة ربات البيوت، بينما كان أكثر الجناة من الذكور ارتكابًا لوقائع الخطف هم فئة العاطلين والطلبة، ثم فئة العمال الحرفيين والعاديين، يليها فئة السائقين، العمال الزراعيين، التجار، وموظفين وعمال حكوميين، مراقب أمن وحراسة.

ودلالة هذه الأرقام أن الغالبية العظمى من مرتكبي جرائم الخطف من الأوساط الاجتماعية والاقتصادية المنخفضة، تلك التي تمثل الشريحة الدنيا للطبقة العاملة التي تسكن الأحياء الشعبية وتمر بسوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية وهو ما أكدته دراسة كل من ثائر أحمد، ودراسة عبد التواب جابر، ودراسة عبد المعبود عبد الرسول.

ثالثًا– خصائص المجني عليهم في جرائم الخطف خلال الفترة٢٠٠٣–٢٠١٢:

وفي هذا الإطار سيتم عرض الخصائص الرئيسة التالية: النوع، السن، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، الحالة المهنية.

١. نوع المجني عليهم في جرائم الخطف:

يوضح الجدول رقم (١٠) أن الذكور أكثر استهدافًا لجرائم الخطف من الإناث، (٧١.٤% ذكور مقابل ٢٨.٦% إناث) وهذه النتيجة أكدتها العديد من الدراسات منها؛ دراسة ثائر أحمد، ودراسة عبد التواب جابر، ودراسة عبد المعبود عبد الرسول.

٢. الفئة العمرية للمجني عليهم في جرائم الخطف:

يتضح من الجدول رقم(١١) أن الغالبية العظمى من المجني عليهم في حوادث الخطف تقع أعمارهم في الفئة العمرية أقل من١٨سنة حيث بلغت ٥٩٦ طفلا بنسبة(٤٥.٩%) من مجموع المجني عليهم ١٢٩٩، تليها نسبة الذين تقع أعمارهم في الفئة العمرية من(٢٠ إلى أقل من ٣٠سنة) بواقع ٢٣٨ شخصًا(١٨.٣%) ثم الذين تقع أعمارهم في الفئة العمرية من(٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة) بواقع ١٤٨شخصًا

(١١.٤%)، ثم الفئة العمرية من(١٨ إلى أقل من ٢٠سنة) ١٤٣ شخصًا (١١%) ثم الفئة من (٤٠إلى أقل من ٥٠ سنة) ٩٨ شخصًا بنسبة(٧.٥%)، أما الفئة العمرية (من ٥٠ إلى أقل من ٦٠ سنة)٤٥ شخصًا (٣.٥%)، وأقل نسبة كانت للفئة العمرية من يزيد سنهم عن٦٠ سنة) حوالي ٣١ شخصًا بنسبة (٢.٤%).

والواقع، إن صغر السن وكبره من الأمور التي تؤخذ بعين الاعتبار عند خطف الضحية حيث إن ثمة تركيزًا في الفئة العمرية أقل من ١٨ سنة (٤٦%) بنسبة ٣٢.٤% للأطفال للذكور، و١٣.٦% للأطفال الإناث. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة من ارتفاع نسبة المجني عليهم من الأطفال.

٣. الحالة التعليمية للمجني عليهم في جرائم الخطف:

يتضح من الجدول رقم (١٢) أن الغالبية العظمى من المجني عليهم عزاب، حيث بلغت نسبتهم ٦٤.٢%، يليهم المتزوجون ٣٥.٤%، ونسبة المطلقين لم تزد عن ٠.٤%، وهذه النتيجة أكدتها العديد من الدراسات منها؛ دراسة ثائر أحمد، ودراسة عبد التواب جابر، ودراسة عبد المعبود عبد الرسول.

٤. الحالة الاجتماعية للمجني عليهم في جرائم الخطف:

يوضح الجدول رقم (١٣) أن الغالبية العظمى من المجني عليهم في حوادث الخطف يعرفون القراءة والكتابة، حيث بلغت نسبتهم ٤١.٧% من إجمالي ١٢٩٩، يليهم أميون بنسبة ٢٧.٢%، بينما بلغت نسبة المجني عليهم في التعليم الثانوي والأساسي حوالي ١٨%، أما التعليم الجامعي لم تزد نسبتهم عن ١٣.٣%.

الاستخلاصات العامة للدراسة:

– سيادة الطابع الحضري على جرائم الخطف وتصدر إقليم القاهرة الكبرى باقي أقاليم

الجمهورية، وكانت أعلى نسبة لارتكاب جرائم الخطف من نصيب محافظة القاهرة، حيث بلغت ١٨.٦% من إجمالي ١١٨٤ جريمة، ثم جاءت محافظة الجيزة لتحتل المركز الثاني بنسبة ١٤.٦%. وقد يرجع ذلك لما تتسم به هذه المجتمعات من روابط اجتماعية ضعيفة، وعلاقات ثانوية مهمشة ناتجة عن الضغوط الحياتية، وعدم الاستقرار الاجتماعي، والذي أدى بدوره إلى إضعاف سلطة الضبط الاجتماعي غير الرسمي، بجانب تقلص العلاقات الأسرية وبالأخص العلاقات القرابية التي أصبحت في الآونة الأخيرة تتسم بالتفرقة والتشتت، نظرًا لعدم تحقق التوازن العائلي، وبالتالي يجد الفرد نفسه يفتقر للدعم الأسري سواء أكان ذلك الدعم ماديًا أو معنويًا، بجانب تراجع القيم الدينية وشبكة المعايير الاجتماعية واختلال منظومة القيم الاجتماعية، وخاصة قيم التضامن الإجتماعي. وهذا ما أكدته دراسات عديدة التي أشارت إلى أن المجتمعات الحضرية منذ بداية الألفية الثالثة تعرضت للكثير من التغيرات الاجتماعية والثقافية السلبية، والتي أثرت بدورها على حياة الفرد والأسرة وأنماط التفاعل الاجتماعي والثقافي وشكل القيم السائدة(٢٣).

–الغالبية العظمى من حالات الخطف الواقعة على مستوى الجمهورية ارتكبت نهارًا وداخل المناطق السكنية، ويرجع ذلك إلى الضعف الأمني والظروف الصعبة التي مرت بها البلاد مما شجع الجناة لارتكاب أبشع الجرائم نهارًا، وهو ما أكدته دراسة KristyNethery,2002 أن قلة الخدمات الأمنية وخاصة في الريف مقارنة بالمدينة كانت سببا من أسباب انتشار جرائم الخطف.

– تعددت الدوافع الكامنة وراء ارتكاب جرائم الخطف ومن أهمها: طلب الفدية، يليها في الترتيب الخلافات الشخصية، والاعتداء الجنسي، ثم الانتقام، إلا إن طلب الفدية شكل الدافع الأبرز من بين الدوافع السابقة مما يشير إلى طغيان القيم المادية على شخصيات الخاطفين ومحاولاتهم للوصول على المال بأي

وسيلة ممكنة، حتى لو كان ذلك على حساب أرواح البشر صغارًا أم كبارًا، ذكورًا أم وإناثًا، أقارب أم غرباء. وقد كشفت بعض المنظمات الحقوقية عن تزايد فى عدد حالات الخطف طلبًا للفدية من ٨٥٦ حالة خطف فى عام ٢٠١٢ إلى ١٧٠٠ حالة فى عام ٢٠١٤[٢٤]. وفي هذا الإطار أيضًا رصدت المؤسسة المصرية للنهوض بأوضاع الطفل أن هناك نسبة كبيرة من خطف الأطفال طلبًا للفدية وذلك بنسبة ٤٢%.[٢٥]

- الغالبية العظمى من المجني عليهم في حوادث الخطف تقع في الفئة العمرية أقل من ١٨ سنة، بنسبة ٣٢.٤% للأطفال للذكور، و١٣.٦% للأطفال الإناث، الأمر الذي يعكس خطورة هذه الجريمة وخاصة أنها تقع على الفئات الأضعف في المجتمع وهي فئة الأطفال، حيث يسهل خطفه واستدراجه والاعتداء عليه. وفي هذا الإطار يؤكد التقرير العالمي عن الإتجار بالأشخاص الصادر عن مكتب المخدرات والجريمة التابع للأمم المتحدة أن عدد ضحايا الاتجار بالأطفال يصل إلى نحو ١٢ ألف طفل وفقًا لإجمالي عدد الضحايا المكتشفين منذ عام ٢٠٠٧ وحتى عام ٢٠١٠على مستوى بلدان العالم، وبلغت نسبة ضحايا الاتجار بالأطفال في مصر حوالي ٥٠% من إجمالي عدد ضحايا الاتجار بالبشر المكتشفين في تلك الفترة. [٢٦]

- معظم مرتكبي جرائم الخطف كانوا من الذكور بنسبة بلغت (٩٣%)، مقابل٧ % للإناث، وأكدت **آنا أوكليoakly** وجود ارتباط بين جرائم الرجال والنساء، وبين الأنماط الثقافية عن الذكورة والأنوثة؛ حيث إن نمط ومعدل الجرائم التي يرتكبها كل جنس يعبر عن نمط شخصيته والدور الاجتماعي له، وترى **أوكلي** أن الجريمة–على وجه الخصوص– تعد من سمات الذكورة ومحدداتها، ومن ثم يساعد لك في تفسير انخفاض معدلات جرائم النساء.[٢٧]

وهناك رأى آخر يذهب إلى أن المرأة، فضلًا عما ترتكبه من جرائم معلومة، تؤدي دورًا فيما يسمى بالجرائم الخفية يبلغ ١٠%من جرائم السرقة، ومن٥- ٢٠% جرائم القتل العمد، و١٠%من جرائم القتل مع سبق الإصرار والترصد، و٤٠% من جرائم الآداب. ويشير ذلك إلى أن الإناث يشتركن في الجرائم الخفية بنسبة تفوق الذكور؛ نظرًا لأنهن يفضلن أن يعهدن بالتنفيذ إلى رجل ويبقين هن بعيدًا حتى لا يقعن في يد العدالة. (٢٨)

- كشفت نتائج الدراسة عن ارتفاع نسبة مرتكبي جرائم الخطف للفئة التي لا تعمل ونسبتها٣٥.٧%، وهو ما أوضحته دراسة Domingo,2013 Johأن تصاعد معدلات الشباب العاطلين عن العمل واستهلاك المخدرات والإتجار بها أدى إلى تصاعد جرائم العنف مثل الخطف. ومن الملاحظ ارتفاع معدل البطالة في المجتمع المصري خلال الفترة من (٢٠١٠-٢٠١٣) حيث ارتفع المعدل من ٩% إلى ١٣.٢%.(٢٩)

التوصيات:

- يجب على المواطنين ووسائل الإعلام المختلفة التعاون مع الأجهزة الحكومية والجهات الأمنية، من أجل التصدي لهذه الجريمة، بهدف حماية الأطفال والأسرة والمجتمع ككل.
- يقع دور على الأسرة في مواجهة تلك الجريمة، من خلال الرعاية والإرشاد والتوجيه وتشديد الرقابة وخاصةً على الطفل. وأيضًا دور الدولة بكافة قطاعاتها ومؤسساتها لأخذ التدابير للوقاية والإرشاد تجاه تلك الجريمة وعمل منشورات توجيهية للأطفال في المدارس.
- ينبغي على العائلات وأقارب الضحايا تحرير محضر عن واقعة الخطف ورفض دفع الفدية للخاطفين، لأن دفع الفدية قد لوحظ أنه عامل تحفيزي لأعمال الخطف.
- العمل على توفير فرص عمل للشباب على أن يستثمر وقته فيما يفيد مجتمعه، ومن ثم يقلل عدد العاطلين في المجتمع وتقل معدلات ارتكابهم للجرائم.
- ضرورة التكثيف الأمني والدوريات الراكبة وزيادة أعدادها خاصًة أمام المدارس.
- ضرورة تغليظ العقوبة والإسراع بتنفيذها وتطوير التشريعات الخاصة بجرائم الخطف.
- إجراء المزيد من البحوث الاجتماعية والدراسات الميدانية حول جرائم الخطف، حتى يتسنى اقتراح الحلول العلمية لمواجهتها.

جداول الدراسة الخاصة بجرائم الخطف للفترة (٢٠٠٣– ٢٠١٢):

جدول رقم (١)

توزيع وقائع الخطف المبلغ عنها خلال الفترة من٢٠٠٣ – ٢٠١٢

العدد / السنوات	عدد جنايات الخطف المبلغ عنها		جملة المجني عليهم		جملة المتهمين	
	ع	%	ع	%	ع	%
٢٠٠٣	١٦	١.٤	١٧	١.٣	٤٢	١.٨
٢٠٠٤	٢١	١.٨	٢٣	١.٨	٥٤	٢.٣
٢٠٠٥	١٨	١.٥	٢٠	١.٥	٥٤	٢.٣
٢٠٠٦	٢٩	٢.٤	٣٠	٢.٣	٧٢	٣
٢٠٠٧	٣٦	٣	٤٠	٣	٨٠	٣.٣
٢٠٠٨	٤٧	٤	٤٩	٤	١٠٧	٤.٤
٢٠٠٩	٧٠	٦	٧٣	٥.٦	١٥١	٦.٣
٢٠١٠	٩٣	٧.٩	٩٩	٧.٥	٢١٩	٩.١
٢٠١١	٢٧٣	٢٣	٢٨٧	٢٢	٤٧٩	٢٠
٢٠١٢	٥٨١	٤٩	٦٦٢	٥١	١.١٤٢	٤٧.٥
الإجمالي	١١٨٤	١٠٠	١.٢٩٩	١٠٠	٢٤٠٠	١٠٠

جدول (٢)

يوضح توزيع جنايات الخطف على محافظات الجمهورية للفترة(٢٠٠٣- ٢٠١٢)

السنوات / المحافظات	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	الإجمالي (٢٠٠٣-٢٠١٢)	
	ع	ع	ع	ع	ع	ع	ع	ع	ع	ع	ع	%
القاهرة	2	2	٢	٤	١٣	١٧	٢١	١٣	٥٧	٨٩	٢٢٠	١٨.٦
الجيزة	1	–	٦	٢	١	١	٣	٢٤	٤٧	٨٨	١٧٣	١٤.٦
الغربية	7	7	٢	٥	٥	٧	١٧	١٠	٢٣	٢٥	١٠٨	٩.١
الشرقية	1	–	–	٣	٣	١	٢	٢	٩	٤٦	٦٧	٥.٧
الاسماعلية	1	1	١	١	٢	٥	٢	٤	١٧	٢٧	٦١	٥.٢
سوهاج	–	2	١	١	–	–	١	٣	١٠	٤٢	٦٠	٥.١
المنيا	–	–	١	–	١	١	٢	٤	١٣	٢٩	٥١	٤.٣
دمياط	–	–	–	–	١	١	–	١	١٩	٢٧	٤٩	٤
الدقهلية	–	1	–	–	–	٦	–	٣	٩	٢٩	٤٨	٤
أسيوط	1	1	–	١	١	٢	١	١	١٢	٢٦	٤٦	٣.٩
القليوبية	–	2	٢	٢	–	–	١	٦	٩	٢١	٤٣	٣.٦
الاسكندرية	–	1	١	٢	٣	١	٤	٢	٩	١٣	٣٦	٣
قنا	1	–	--	–	–	–	١	٤	٢	٢٥	٣٣	٢.٨
البحيرة	1	1	–	٣	–	١	١	٢	٥	١٦	٣٠	٢.٥
بني سويف	–	1	١	١	–	–	٣	٤	٤	٥	١٩	١.٨
بورسعيد	–	–	–	–	٢	–	١	–	–	١٥	١٨	١.٥
مطروح	–	–	–	١	١	١	–	٣	٣	٧	١٦	١.٤
المنوفية	–	–	–	١	–	–	١	–	٤	٩	١٥	١.٣
كفر الشيخ	–	–	–	–	–	١	٢	٢	٥	٤	١٤	١.٢
شمال سيناء	1	–	–	–	–	–	–	–	٦	٦	١٣	١.١
جنوب سيناء	–	–	–	١	–	١	–	–	٢	٩	١٣	١.١
الفيوم	–	2	١	–	٢	–	١	–	١	٥	١٢	١
البحر الأحمر	–	–	–	١	١	–	–	٢	١	٨	١٣	١.١
الوادي الجديد	–	–	–	–	–	–	–	١	١	٤	٦	.٥
أسوان	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٦	٦	.٥
الأقصر	–	–	–	–	–	–	١	٢	٣	–	٦	.٥
٦ أكتوبر	–	–	–	–	–	–	٤	–	–	–	٤	.٣
السويس	–	–	–	–	–	١	١	–	٢	–	٤	.٣
الإجمالي	١٦	٢١	١٨	٢٩	٣٦	٤٧	٧٠	٩٣	٢٧٣	٥٨١	١١٨٤	١٠٠

جدول (٣)

توزيع وقائع الخطف المبلغ عنها على شهور السنة

خلال الفترة من٢٠٠٣ –٢٠١٢

السنوات / الشهور	٢٠٠٣		٢٠٠٤		٢٠٠٥		٢٠٠٦		٢٠٠٧		٢٠٠٨		٢٠٠٩		٢٠١٠		٢٠١١		٢٠١٢		الإجمالي ٢٠٠٣–٢٠١٢	
	ع		ع		ع		ع		ع		ع		ع		ع		ع		ع		ع	%
يناير	١		٣		٥		٥		٤		١		٥		٨		٦		٤٧		٨٥	٧.٢
فبراير	٣		٥		٣		٣		٦		٦		٥		٥		١		٥٧		٩٤	٧.٩
مارس	٣		–		–		١		٧		٢		٣		٥		١٤		٦٨		١٠٣	٨.٧
إبريل	–		١		٢		٣		٤		٥		٤		١٤		١٧		٦٠		١١٠	٩.٣
مايو	٣		١		٢		٢		١		٧		٩		١١		٢٣		٦٠		١١٩	١٠
يونيه	٣		٢		١		٢		٢		٣		٥		١١		١٩		٣٥		٨٣	٧
يوليو	–		٣		٢		٣		–		٦		٦		٦		٢١		٤٧		٩٤	٧.٩
أغسطس	–		٢		١		–		٢		٤		١٠		٧		٢٧		٦٤		١١٧	١٠
سبتمبر	–		١		–		٣		٦		–		٧		١٢		٣١		٢٨		٨٨	٧.٤
أكتوبر	٢		٢		٢		٣		٣		٦		٧		١٢		٣٠		٤٠		١٠٧	٩
نوفمبر	١		–		–		٢		١		٤		٥		١		٣٧		٤٠		٩١	٧.٧
ديسمبر	–		١		–		٢		–		٣		٤		١		٤٧		٣٥		٩٣	٧.٩
الإجمالي	١٦		٢١		١٨		٢٩		٣٦		٤٧		٧٠		٩٣		٢٧٣		٥٨١		١١٨٤	١٠٠

جدول رقم٤

توزيع وقائع الخطف المبلغ عنها حسب زمان

ومكان وقوعها خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٢

الفترات الزمنية-المكانية / السنوات	نهارا			ليلا			نهارًا وليلًا		الإجمالي نهارًا وليلًا
	داخل المناطق المسكونة	خارج المناطق المسكونة	الإجمالي	داخل المناطق المسكونة	خارج المناطق المسكونة	الإجمالي	داخل المناطق المسكونة	خارج المناطق المسكونة	
٢٠٠٣	٧	٢	٩	٤	٣	٧	١١	٥	١٦
٢٠٠٤	٩	٢	١١	٩	١	١٠	١٨	٣	٢١
٢٠٠٥	١٢	١	١٣	٥	–	٥	١٧	١	١٨
٢٠٠٦	١٢	٣	١٥	٩	٥	١٤	٢١	٨	٢٩
٢٠٠٧	١٣	٢	١٥	٢١	–	٢١	٣٤	٢	٣٦
٢٠٠٨	١٨	٧	٢٥	١٦	٦	٢٢	٣٤	١٣	٤٧
٢٠٠٩	٣٨	٦	٤٤	٢٤	٢	٢٦	٦٢	٨	٧٠
٢٠١٠	٤٩	٤	٥٣	٣٧	٣	٤٠	٨٦	٧	٩٣
٢٠١١	١٣٩	١٨	١٥٧	٩٨	١٨	١١٦	٢٣٧	٣٦	٢٧٣
٢٠١٢	٢٩١	٥١	٣٤٢	١٩٤	٤٥	٢٣٩	٤٨٥	٩٦	٥٨١
الإجمالي	٥٨٨	٩٦	٦٨٤	٤١٧	٨٣	٥٠٠	١٠٠٥	١٧٩	١١٨٤
النسبة %	٤٩.٧	٨.١	٥٧.٨	٣٥.٢	٧	٤٢.٢	٨٤.٩	١٥.١	١٠٠

جدول رقم(٥)

توزيع وقائع الخطف وفق بواعث ارتكابها:

السنوات / المحافظات	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	الإجمالي ٢٠٠٣-٢٠١٢	
	ع	ع	ع	ع	ع	ع	ع	ع	ع	ع	ع	%
خلافات شخصية	١	٢	٢	٤	٣	٧	٨	١٧	٦١	٦٢	١٦٧	١٤.١
الانتقام			–	٢	٧	٢	٥	٢	٥	٧	٣٠	٢.٥
عدم الانجاب أو التبني	١	٢	٢	–	١	٢	٢	٢	١	–	١٣	١
ارتكاب فحشاء	٨	٨	٤	١٠	٧	٢١	١٦	١٨	١٣	٢٤	١٣١	١١
نزاع على المال			–	٦	٥	٩	١٥	١٦	٣١	٦٧	١٤٩	١٢.٦
الحصول على المال	٥	٧	٦	٧	١٣	٥	١٥	٢٨	١٣٣	٣٧١	٥٩٠	٤٩.٨
نزاع عائلي		١	١	–	–	–	–	–	–	–	٢	٢
نزاع على أرض	١	١	١	–	–	–	–	–	–	٩	١٢	١
بقصد الزواج	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٣	٣	٣
دفع العار	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
مرض نفسي	–	–	٢	–	–	–	–	–	–	–	٢	٢
قصد آخر	–		–	–	–	١	٩	١٠	٢٧	٣٨	٨٠	٦.٨
الإجمالي	١٦	٢١	١٨	٢٩	٣٦	٤٧	٧٠	٩٣	٢٧٣	٥٨١	١١٨٤	١٠٠

جدول رقم (٦)

التوزيع النسبي للجناة طبقًا للنوع والفئة العمرية:

الفئة العمرية / النوع / السنوات	من ١٨ إلى أقل من ٢٠ سنة		من ٢٠ إلى أقل من ٣٠ سنة		من٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة		من٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة		من٥٠إلى أقل من ٦٠سنة		أكثر من ٦٠سنة		الإجمالي		
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	الإجمالي
٢٠٠٣	١٤	–	١٦	٢	٣	١	٤	١	١	–	–	–	٣٨	٤	٤٢
٢٠٠٤	٢	١	٢٧	١	٧	٢	٨	١	٢	١	٢	–	٤٨	٦	٥٤
٢٠٠٥	٥	–	١٧	٤	١٤	٤	٥	١	٢	١	–	١	٤٣	١١	٥٤
٢٠٠٦	٥	١	٣٨	–	١٩	١	٧	١	–	–	–	–	٦٩	٣	٧٢
٢٠٠٧	٧	١	٢٧	٢	١٢	٦		٢	٧	١	–	–	٦٨	١٢	٨٠
٢٠٠٨	١١	–	٥٢	١	٢٢	١	١٢	٤	٢	–	١	١	١٠٠	٧	١٠٧
٢٠٠٩	٥	١	٦٨	٦	٣٨	٢	١٦	٣	٨	٣	١	–	١٣٦	١٥	١٥١
٢٠١٠	٢٣	٢	٨٢	٨	٥٠	٩	٢٧	٤	١٣	–	١	–	١٩٦	٢٣	٢١٩
٢٠١١	١٤	١	٢١٥	٧	١٥٤	١٢	٥٠	٦	١٧	٣	–	–	٤٥٠	٢٩	٤٧٩
٢٠١٢	٤٨	٣	٤٥٩	٣٢	٣٩٥	١١	١٣٠	٧	٤٣	٢	١٠	٢	١.٨٥	٥٧	١.١٤٢
الإجمالي	١٣٤	١٠	١٠٠١	٦٣	٧١٤	٤٩	٢٧٤	٣٠	٩٥	١١	١٥	٤	٢٢٣٣	١٦٧	٢٤٠٠
مج	١٤٤		١٠٦٤		٧٦٣		٣٠٤		١٠٦		١٩		٢٤٠٠		
%	٦		٤٤.٣		٣١.٨		١٢.٧		٤.٤		٨.		١٠٠		
	٥.٦	٤.	٤١.٧	٢.٦	٢٩.٨	٢	١١.٤	١.٣	٤	٤.	٦.	٢.	١٠٠		

جدول رقم (٧)

التوزيع النسبي للجناة طبقًا الحالة التعليمية – النوع

الحالةالتعليمية – النوع / السنوات	أمي		يقرأ ويكتب		تعليم أساسي		ثانوي		عالي		الإجمالي		
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	مج
٢٠٠٣	١٨	–	١٧	–	–	١	–	٣	٣	–	٣٨	٤	٤٢
٢٠٠٤	١٦	٦	٢٤	–	١	–	٥	–	٢	–	٤٨	٦	٥٤
٢٠٠٥	١٢	٥	٢٤	٦	٢	–	٣	–	٢	–	٤٣	١١	٥٤
٢٠٠٦	٢٩	–	٢٧	١	٣	١	٨	١	٢	–	٦٩	٣	٧٢
٢٠٠٧	٢٨	٧	٢٤	٤	–	–	١١	١	٥	–	٦٨	١٢	٨٠
٢٠٠٨	٥٦	٥	٣٦	١	٤	–	٣	١	١	–	١٠٠	٧	١٠٧
٢٠٠٩	٤٧	٨	٤٧	٦	–	–	٢٥	١	١٧	–	١٣٦	١٥	١٥١
٢٠١٠	٦٧	١٥	٩٣	٧	–	–	٢٤	١	١٢	–	١٩٦	٢٣	٢١٩
٢٠١١	٢١٣	٢٠	١٣٠	٧	٤٢	١	٤٧	١	١٨	–	٤٥٠	٢٩	٤٧٩
٢٠١٢	٤٩٣	٢٩	٤٦١	٢٢	–	–	١٠٠	٥	٣١	١	١٠٨٥	٥٧	١.١٤٢
الإجمالي	٩٧٩	٩٥	٨٨٣	٥٤	٥٢	٣	٢٦٦	١٤	٩٣	١	٢٢٣٣	١٦٧	٢٤٠٠
	١٠٧٤		٩٣٧		٥٥		٢٤٠		٩٤		٢٤٠٠		
%	٤٠,٨	٤	٣٦,٦	٢,٣	٢,٢	١٠	٩,٤	٦٠	٣,٨	٠.٠٤	١٠٠		
	٤٤,٨		٣٩		٢,٣		١٠		٣,٩		١٠٠		

جدول رقم (٨)

التوزيع النسبي للجناة طبقاَ للحالة الاجتماعية – النوع

الحالة الاجتماعية – النوع / السنوات	متزوج		مطلق		أرمل		أعزب		الإجمالي		مج
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
٢٠٠٣	٨	٣	–	–	–	–	٣٠	١	٣٨	٤	٤٢
٢٠٠٤	٢٤	٦					٢٤	–	٤٨	٦	٥٤
٢٠٠٥	٢٢	٧	–	١	–	١	٢١	٢	٤٣	١١	٥٤
٢٠٠٦	٢٨	٢	١	–	–	–	٤٠	١	٦٩	٣	٧٢
٢٠٠٧	٣٢	٩	–	--	–	–	٣٦	٣	٦٨	١٢	٨٠
٢٠٠٨	٤٣	٦	–	١	–	–	٥٧	–	١٠٠	٧	١٠٧
٢٠٠٩	٦٦	٩	–	–	–	–	٧٠	٦	١٣٦	١٥	١٥١
٢٠١٠	٨٩	١٤	–	–	–	–	١٠٧	٩	١٩٦	٢٣	٢١٩
٢٠١١	٢١٣	٢٢	١	١	–	١	٢٣٥	٦	٤٥٠	٢٩	٤٧٩
٢٠١٢	٥٦٨	٣٤	٢	١	١	١	٥١٤	٢١	١٠٨٥	٥٧	١.١٤٢
الإجمالي	١٠٩٣	١١٢	٤	٤	٢	٢	١١٣٤	٤٩	٢٢٣٣	١٦٧	٢٤٠٠
	١٢٠٥		٨		٤		١١٨٣		٢٤٠٠		
%	٥٠.٢		.٣		.٢		٤٩.٣		١٠٠		
	٤٥.٥	٤.٧	.٢	.١	.٠٨	.٠٨	٤٧.٣	٢	١٠٠		

جدول رقم ٩

التوزيع النسبي للجناة طبقًا للمهنة والنوع

المهنة – النوع / السنوات	مزارع	تاجر	موظفو وعمال حكومة	رجال قوات مسلحة / رجال شرطة	عاملين في مجال التعليم	صياد وميكانيكي	سائقون	مراقب أمن أو حراسة	عامل عادي وحرفي	ربة منزل	طلبة	عاطل	مهن أخرى	الإجمالي		
	ذكور	ذكور	ذكور	ذكور	ذكور	ذكور	ذكور	ذكور	ذكور	إناث	ذكور	ذكور	ذكور	إناث	ذكور	مج
٢٠٠٣	٢	٣	٢	–	١	–	٣	–	١٥	٤	٤	٨		–	٣٨	٤٢
٢٠٠٤	٣	٢	١	٢	١	–	٢	٢	٢٠	٦	١	١١	٣	–	٤٨	٥٤
٢٠٠٥	٣	١	١	٢	–	–	٦	–	١٠	١١	٣	٨	٩	–	٤٣	٥٤
٢٠٠٦	٤	٧	٢	–	–	–	٨	٧	١٩	٣	٤	١٨	–	–	٦٩	٧٢
٢٠٠٧	٣	١١	٤	–	–	–	٨	٣	٢٠	١١	–	١٠	٩	١	٦٨	٨٠
٢٠٠٨	٥	٧	٢	٢	–	١	١٨	١	٣٢	٥	٣	٢٩	–	٢	١٠٠	١٠٧
٢٠٠٩	٢	–	١٠	١	٦	–	٢١	–	٤٤	١٥	١١	٣٤	٧	–	١٣٦	١٥١
٢٠١٠	١٠	١٥	٧	٢	٣	–	٢٣	١	٦٥	٢٣	١٤	٣٩	١٧	–	١٩٦	٢١٩
٢٠١١	٣٠	٢٥	١٠	٥	٤	١٠	٤٥	٤٠	٩٥	٢٥	٢٢	١٣٤	٣٠	٤	٤٥٠	٤٧٩
٢٠١٢	١٠٨	٧٧	٢١	٢٦	٤	٢٠	١٣١	٤	٣٣٧	٥٢	٢٨	٣١٩	١٠	٥	١٠٨٥	١.١٤٢
الإجمالي	١٧٠	١٤٨	٦٠	٤٠	١٩	٣١	٢٦٥	٥٨	٦٥٧	١٥٥	٩٠	٦١٠	٨٥	١٢	٢٢٣٣	٢٤٠٠
%	٧	٦.٢	٢.٥	١.٧	٨.	١.٣	١١	٢.٤	٢٧.٤	٦.٥	٣.٨	٢٥.٤	٣.٥	٥.	١٠٠	

جدول رقم ١٠

التوزيع النسبي للمجني عليهم طبقًا لمتغير النوع(ذكور -إناث)

السنوات / النوع	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	الإجمالي ٢٠٠٣-٢٠١٢	
	ع	ع	ع	ع	ع	ع	ع	ع	ع	ع	ع	%
ذكور	٢	٨	١٠	١٨	٢٢	٢٢	٤٠	٥٦	٢٢٨	٥٢١	٩٢٧	٧١.٤
إناث	١٥	١٥	١٠	١٢	١٨	٢٧	٣٣	٤٢	٥٩	١٤١	٣٧٢	٢٨.٦
الإجمالي	١٧	٢٣	٢٠	٣٠	٤٠	٤٩	٧٣	٩٨	٢٨٧	٦٦٢	١٢٩٩	١٠٠
%	١.٣	١.٨	١.٥	٢.٣	٣	٤	٥.٦	٧.٥	٢٢	٥١	١٠٠	١٠٠

جدول رقم (١١)

التوزيع النسبي للمجني عليهم طبقًا لمتغير النوع والفئة العمرية

السنوات	أقل من ١٨ سنة		من ١٨ إلى أقل من ٢٠ سنة		من ٢٠ إلى أقل من ٣٠ سنة		من ٣٠ إى أقل من ٤٠ سنة		من ٤٠ إلى أقل من ٥٠		من ٥٠ إلى أقل من ٦٠ سنة		فئة من يزيد سنهم عن ٦٠ سنة		الإجمالي		الإجمالي
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث			
٢٠٠٣	٢	٦	–	٣	–	٢	–	٢	–	٢	–	–	–	–	٢	١٥	١٧		
٢٠٠٤	٧	٩	–	٢	–	٤	١	–	–	–	–	–	–	–	٨	١٥	٢٣		
٢٠٠٥	٧	٥	–	١	–	٤	–	–	١	–	–	–	–	–	١٠	١٠	٢٠		
٢٠٠٦	١٠	٥	١	٣	٣	٣	٢	١	١	–	–	١	–	–	١٨	١٢	٣٠		
٢٠٠٧	١٣	١٣	١	٢	٣	٣	٢	–	١	–	٢	–	–	–	٢٢	١٨	٤٠		
٢٠٠٨	٨	١٢	٤	٣	٥	٨	٣	٣	٢	١	–	–	–	–	٢٢	٢٧	٤٩		
٢٠٠٩	١٠	١٩	١٠	٥	١٠	٩	٥	–	٣	–	١	–	١	–	٤٠	٣٣	٧٣		
٢٠١٠	٢٥	٢٠	١٠	١٠	١٠	٧	٩	٤	٢	١	–	–	–	–	٥٦	٤٢	٩٨		
٢٠١١	١٦٠	١٥	٤٠	١٥	١٥	١٤	١٠	١٠	٣	٥	–	–	–	–	٢٢٨	٥٩	٢٨٧		
٢٠١٢	١٧٧	٧٣	١٦	١٧	١٠٨	٢٨	٨١	١٥	٧٣	٣	٤٠	٢	٢٦	٣	٥٢١	١٤١	٦٦٢		
الإجمالي	٤١٩	١٧٧	٨٢	٦١	١٥٦	٨٢	١١٣	٣٥	٨٦	١٢	٤٣	٢	٢٨	٣	٩٢٧	٣٧٢	١٢٩٩		
	٥٩٦		١٤٣		٢٣٨		١٤٨		٩٨		٤٥		٣١		١٢٩٩		
%	٣٢.٤	١٣.٦	٦.٣	٤.٧	١٢	٦.٣	٨.٧	٢.٧	٦.٦	.٩	٣.٣	.٢	٢.٢	.٢	٧١.٤	٢٨.٦	١٠٠		
	٤٦		١١		١٨.٢		١١.٤		٧.٥		٣.٥		٢.٤		١٠٠		

جدول رقم (١٢)

التوزيع النسبي للمجني عليهم طبقًا طبقا للحالة التعليمية

الحالةالتعليمية – النوع / السنوات	أمي		يقرأ ويكتب		تعليم أساسي		ثانوي		عالي		الإجمالي		
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	الإجمالي
٢٠٠٣	٢	٨	–	٤	–	٢	–	–	–	١	٢	١٥	١٧
٢٠٠٤	٥	٥	٣	٨	–	١	–	–	–	١	٨	١٥	٢٣
٢٠٠٥	٥	٣	٢	١	١	٢	٢	٣	–	١	١٠	١٠	٢٠
٢٠٠٦	٦	٣	٧	٢	١	٤	٣	٢	١	١	١٨	١٢	٣٠
٢٠٠٧	٩	٦	٧	١٠	–	–	٤	١	٢	١	٢٢	١٨	٤٠
٢٠٠٨	٦	٩	٥	٨	٣	٤	٣	٤	٥	٢	٢٢	٢٧	٤٩
٢٠٠٩	١٢	٨	١٣	٢١	–	–	١١	١	٤	٣	٤٠	٣٣	٧٣
٢٠١٠	٢٢	٢١	٢٤	١٦	–	–	٥	٢	٥	٣	٥٦	٤٢	٩٨
٢٠١١	٤٧	٢٥	٨٢	١٤	٣٧	١٠	٣٠	٧	٣٢	٣	٢٢٨	٥٩	٢٨٧
٢٠١٢	١١٤	٣٧	٢٣٨	٧٧	–	–	٧٣	١٧	٩٦	١٠	٥٢١	١٤١	٦٦٢
الإجمالي	٢٢٨	١٢٥	٣٨١	١٦١	٤٢	٢٣	١٣١	٣٧	١٤٥	٢٦	٩٢٧	٣٧٢	١٢٩٩
	٣٥٣		٥٤٢		٦٥		١٦٨		١٧١		١٢٩٩		
%	١٧.٦	٩.٦	٢٩.٣	١٢.٤	٣.٢	١.٨	١٠٠.١	٢.٨	١١.٢	٢	١٠٠		
	٢٧.٢		٤١.٧		٥		١٢.٩		١٣.٢		١٠٠		

جدول رقم (١٣)

التوزيع النسبي للمجني عليهم طبقا للحالة الاجتماعية – النوع

الحالة الاجتماعية – النوع / السنوات	متزوج		مطلق		أرمل		أعزب		الإجمالي		
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	الإجمالي
٢٠٠٣	–	٥	–	٢	–	–	٢	٨	٢	١٥	١٧
٢٠٠٤	١	٣	–	–	–	–	٧	١٢	٨	١٥	٢٣
٢٠٠٥	١	٢	–	–	–	–	٩	٨	١٠	١٠	٢٠
٢٠٠٦	٦	٣	–	–	–	–	١٢	٩	١٨	١٢	٣٠
٢٠٠٧	٤	١	–	–	–	–	١٨	١٧	٢٢	١٨	٤٠
٢٠٠٨	٩	٥	–	–	–	–	١٣	٢٢	٢٢	٢٧	٤٩
٢٠٠٩	١٥	٨	–	١	–	–	٢٥	٢٤	٤٠	٣٣	٧٣
٢٠١٠	١٣	٨	–	١	–	–	٤٣	٣٣	٥٦	٤٢	٩٨
٢٠١١	٨٥	١٨	–	١	–	–	١٤٣	٤٠	٢٢٨	٥٩	٢٨٧
٢٠١٢	٢٢٨	٤٥	–	–	–	–	٢٩٣	٩٦	٥٢١	١٤١	٦٦٢
الإجمالي	٣٦٢	٩٨	–	٥	–	–	٥٦٥	٢٦٩	٩٢٧	٣٧٢	١٢٩٩
	٤٦٠		٥		–	–	٨٣٤		١٢٩٩		
%	٣٥.٤		.٤		–		٦٤.٢		١٠٠		

الهوامش

١. تقرير مصلحة الأمن العام الصادر عن وزارة الداخلية لعام٢٠١٢، ص٤.
٢. جمال معتوق، مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي: أهم النظريات المفسرة للجريمة والانحراف، دار الكتاب الحديث، ٢٠١٦، ص ص ١٥-١٩.
٣. صلاح هاشم، التنمية والجريمة المعولمة: سياسات الإفتقار والهدم الخلاق، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠١٠، ص٢٣.
٤. سميرنعيم، الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي، مكتبة الحرية بجامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٢، ص١٠.
٥. جمال إبراهيم الحيدري،علم الإجرام، لبنان، دارالنهضة العربية: بيت الحكمة،٢٠٠٩، ص١٢.
٦. المرجع السابق، ص١٣.
7. Susan O" Brien:" Criminal Investigation :Child Abduction and Kidnapping",New York, Chelsea House ,imprintof Infobase Publishing,2008,p13
٧. عبدالله حسين العمري، جريمة اختطاف الأشخاص، المكتب الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٩، ص١١.
٨. عادل عبد العليم، شرح جرائم الخطف وجرائم القبض على الناس بدون وجه حق، دار الكتب القانونية،٢٠٠٦، ص ١٣.
٩. دباب زهية، جريمة اختطاف الأطفال في المجتمع الجزائري: الدوافع والانعكاسات، مجلة جيل للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مركز جيل البحث العلمي، الجزائر، ال عدد١٩، أبريل ٢٠١٦، ص ٢٢٧.
١٠.عبد الفتاح بهيج عبد الدايم على العواري، جريمة خطف الأطفال والآثار المترتبة عليها بين الفقه والقانون الوضعي، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠١٠، الجزء الأول، ص ١٤٩.
١١.عبد الوهاب عبد الله المعمري، جرائم الخطف: الأحكام العامة والخاصة والجرائم المرتبطة بها، دار شتات، ٢٠١٠، ص٢٢.
١٢.عبد الفتاح بهيج عبد الدايم على العواري، مرجع سابق، ص١٥١-١٥٢.
١٣.برهان غليون، اغتيال العقل، محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية،ظ٣،مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٠، ص١٠.
١٤.شادية علي قناوي، المشكلات الاجتماعية وأزمة علم الاجتماع المعاصر، القاهرة، ليدرز للنشر والتوزيع، ٢٠١٢، ص ص٤٨-٤٩.

١٥.جمال معتوق، مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي: أهم النظريات المفسرة للجريمة والانحراف، دار الكتاب الحديث، ٢٠١٦، ص٢١.
١٦.المرجع السابق، ص٢٢.
١٧.ثائر أحمد، ظاهرة خطف الأشخاص، دراسة ميدانية في دائرة إصلاح العراقية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد،٢٠٠٧. تمت الزيارة للموقع بتاريخ ٢٠٢٠/٤/١٧ الساعة ٦مساء ومتاح على الرابط التالي:
: http ://www.al-sagerrint.Blogspt.com
18. Keith Soothill, Brian Frances, kidnapping, A criminal profile of persons convicted (1979-2001), Behavior Sciences and law, Vol (84), 2007, PP69-84.
19. John Domingo and Ubong Evans," The Social Problem of Kidnapping and its Implications on the Socio-Economic Development of Nigeria: A Study of Uyo Metropolis". Mediterranean Journal of Social Sciences (Published by MCSER-CEMAS-Sapienza University of Rome) Vol 4, No 6, July 2013, PP 531-543
٢٠.عبد المعبود عبد الرسول، وخلف عبد السلام، جرائم الخطف في المجتمع المصري، المجلة الجنائية، المجلد الثامن والخمسون، العدد الثاني، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، يوليو ٢٠١٥.
٢١.عبد التواب جابر أحمد محمد مكي، التحليل السوسيولوجي لجريمة اختطاف البشر، تحليل مضمون جرائم الخطف المنشورة بجريدة أخبار الحوادث خلال عام ٢٠١٦، تمت زيارة الموقع في يوم ٢٠/ ٤ /٢٠٢٠ الساعة التاسعة مساء، وتوجد على الرابط التالي:
www.aun.edu.eg › magazine › arabic › res_July_2017 › res000_July_20
٢٢.محمد عبدالسلام عبدالله، التحضر والتغير في أنساق القيم: دراسة سوسيولوجية في مدينة المنصورة، رسالة ماجستير، جامعة المنصورة، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع،١٧–١٨
23. جريدة انفراد، ٢٥ أغسطس ٢٠١٨ الساعة ٨ م www.innfrad.com/News/
٢٤. الشبكة العربية لمعلومات حقوق الانسان، **http://anhri.net/?p=143852**، تم الاطلاع ١١ يناير ٢٠١٨ الساعة ٣مساءً

25. United Nations, Global Report on Trafficking in Persons, United Nations office on Drugs and Crime, New York, 2012, p.27.

٢٦.سحر حساني بربري، الدوافع الاجتماعية والاقتصادية لجرائم القتل في الأسرة: تحليل مضمون لجريدة المصري اليوم في الفترة من٢٠٠٩-٢٠١١، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، المجلد٤٣، العدد٢،٢٠١٥، ص٢١٤

٢٧.المرجع السابق، ص٢١٥.

٢٨. السكان-بحوث ودراسات، مجلة نصف سنوية، الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، العدد٩٦، إصدار يوليو ٢٠١٨، ص١٧.

المصادر والمراجع

أولًا– الكتب:

١. أبو الحسين أحمد بن فارس: معجم مقاييس اللغة، الجزء الثالث، تحقيق عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الفكر، ١٩٧٩.
٢. أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان،١٩٨٢.
٣. برهان غليون، اغتيال العقل، محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية، ظ٣، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٠.
٤. جمال معتوق، مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي: أهم النظريات المفسرة للجريمة والانحراف، دار الكتاب الحديث،٢٠١٦.
٥. شادية علي قناوي، المشكلات الاجتماعية وأزمة علم الاجتماع المعاصر، القاهرة، ليدرز للنشر والتوزيع،٢٠١٢.
٦. صلاح هاشم، التنمية والجريمة المعولمة: سياسات الإفقار والهدم الخلاق، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠١٠.
٧. عادل عبد العليم، شرح جرائم الخطف وجرائم القبض على الناس بدون وجه حق، دار الكتب القانونية،٢٠٠٦.
٨. عبد الفتاح بهيج عبد الدايم على العواري، جريمة خطف الأطفال والآثار المترتبة عليها بين الفقه والقانون الوضعي، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة،٢٠١٠، الجزء الأول.
٩. عبد الله حسين العمري، جريمة اختطاف الأشخاص، المكتب الجامعي، الإسكندرية،٢٠٠٩.
١٠. عبد الوهاب عبد الله المعمري، جرائم الخطف: الأحكام العامة والخاصة والجرائم المرتبطة بها، دار شتات،٢٠١٠.

ثانيا– الرسائل العلمية:

١. ثائر أحمد، ظاهرة خطف الأشخاص، دراسة ميدانية في دائرة إصلاح العراقية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد،٢٠٠٧. تمت الزيارة للموقع بتاريخ ٢٠٢٠/٤/١٧ الساعة ٦مساء ومتاح على الرابط التالي:http ://www.al-sagerrint.Blogspt.com
٢. محمدعبدالسلام عبدالله، التحضر والتغير في أنساق القيم : دراسة سوسيولوجية في مدينة المنصورة، رسالة ماجستير، جامعة المنصورة، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، ٢٠١٢.

ثالثًا- المقالات المنشورة في دوريات علمية:

١. دباب زهية، جريمة اختطاف الأطفال في المجتمع الجزائري: الدوافع والانعكاسات، مجلة جيل للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مركز جيل البحث العلمي، الجزائر، ال عدد١٩، أبريل ٢٠١٦.

٢. عبد التواب جابر أحمد محمد مكي، التحليل السوسيولوجي لجريمة اختطاف البشر، تحليل مضمون جرائم الخطف المنشورة بجريدة أخبار الحوادث خلال عام ٢٠١٦، تمت زيارة الموقع في يوم ٢٠٢٠/٤/٢٠ الساعة التاسعة مساء، وتوجد على الرابط التالي:
www.aun.edu.eg › magazine › arabic › res_July_2017 › res000_July_2017

٣.عبد المعبود عبد الرسول، وخلف عبد السلام، جرائم الخطف في المجتمع المصري، المجلة الجنائية، المجلد الثامن والخمسون، العدد الثاني، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، يوليو ٢٠١٥.

٤. سحر حساني بربري، الدوافع الاجتماعية والاقتصادية لجرائم القتل في الأسرة: تحليل مضمون لجريدة المصري اليوم في الفترة من٢٠٠٩-٢٠١١،مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت،المجلد٤٣،العدد٢، مجلس النشر العلمي،٢٠١٥.

٥. السكان–بحوث ودراسات، مجلة نصف سنوية، الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، العدد٩٦، إصدار يوليو ٢٠١٨.

رابعا- التقارير:

١- تقرير مصلحة الأمن العام الصادر عن وزارة الداخلية للأعوام التالية: ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠١٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢

2 . United Nations, Global Report on Trafficking in Persons, United Nations office on Drugs and Crime, New York, 2012

خامسًا- مواقع إلكترونية:

١. جريدة انفراد، تم الاطلاع يوم ٢٠١٨/١٢/١٥الساعة ٨ م /www.innfrad.com/News

٢. الشبكة العربية لمعلومات حقوق الانسان، http://anhri.net/?p=143852 تم الاطلاع ١١ يناير ٢٠١٨ الساعة ٣مساءً.

قائمة المراجع الأجنبية:

1 .John Domingo and Ubong Evans ," The Social Problem of Kidnapping and its Implications on the Socio-Economic Development of Nigeria : A Study of Uyo Metropolis". Mediterranean Journal of Social Sciences(Published by MCSER-CEMAS-Sapienza University of Rome) Vol 4, No 6 , July 2013

2 Keith soothill, Brian Frances, kidnapping , Acriminal profile of persons convicted (1979-2001), Behavior Sciences and law, Vol (84), 2007

3 Susan O" Brien:" Criminal Investigation :Child Abduction and Kidnapping",New York, Chelsea House ,imprintof Infobase Publishing,2008

Middle East Research Journal

Refereed Scientific Journal (Accredited) Monthly
Issued by Middle East Research Center

Forty-eighth year · Founded in 1974

Vol. 72 February 2022
Issn: 2536-9504
Online Issn :(2735-5233)